النظام البرلماني في دولة الكويت

"الواقع والمستقبل"

Parliamentary System in Kuwait
"Reality and the Future"

إعداد الطالب

حسين علي حسن الصباغة

401120130

إشراف

أ.د. محمد حمد القطاطشه

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

الفصل الأول

2013/2012

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

التفويض

أنا الموقع أدناه حسين علي الصباغة أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الإسم: حسين علي الصباغة

التوقيع:

التاريخ: ١٥/ ٨/ 2013

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: "**النظام البرلماني في دولة الكويت "الواقع والمستقبل**"، وأجيزت بتاريخ

١٥ /٨/ ٢٠١٣

أعضاء لجنة المناقشة:

الإسم	التوقيع
أ.د. محمد حمد القطاطشه / مشرفاً ورئيساً	
د. محمد بني عيسى / عضواً	
د.غازي الربابعة / عضواً خارجياً	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

بفضل الله ومشيئته أتممت هذه الدراسة، وإني لأحمد الله وأشكره على ما منحني إياه من القدرة والصحة والكفاية العلمية لإتمام هذه الدراسة.

وإنني إذ أتقدم بجزيل الشكر وكبير العرفان لأستاذي الدكتور محمد حمد القطاطشة لما قدمه لي من عظيم رعاية واهتمام ومساعدة علمية، ولما منحني إياه من ثقة ودافعية نحو العمل والبحث، مما كان له أكبر الأثر في مساعدتي لإنجاز هذا العمل.

وأتوجه بخالص شكري وعرفاني للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة، لتحملهم جهد قراءة الرسالة ومناقشتها، وتقديم كل عون ممكن.

وفق الله الجميع وسدد على طريق الخير خطاكم

الباحث

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الإهداء

إلى وطني الغالي .. " دولـــــــــــــــة الكـــــــويـــــت "

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان .. إلى أمي الحبيبة

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون إنتظار .. والدي العزيز

إلى توأم روحي ورفيقة دربي .. إلى صاحبة القلب الطيب والنوايا الصادقة .. زوجتي الغالية

إلى من كانوا ملاذي وملجئي .. إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات .. إلى أبنائي

(ميار و علي)

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله .. أخواني وأخواتي

(يوسف ، زينب ، حسن ، فاطمة ، مهدي)

إلى من وقفوا إلى جانبي في سندي ودعمي .. زملائي

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
عنوان الرسالة	أ
التفويض	ب
قرار لجنة المناقشة	ج
الشكر	د
الإهداء	ه
قائمة المحتويات	و
الملخص باللغة العربية	ط
الملخص باللغة الإنجليزية	ي
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	1
مقدمة الدراسة	1
- مشكلة الدراسة	2
- أسئلة الدراسة وأهميتها	3
- أهميه الدراسة	3
- أهداف الدراسة	4
- فرضيه الدراسة	4
- حدود الدراسة	4
- محددات الدراسة	5
- مصطلحات الدراسة	5
- الاطار النظري و الدراسات السابقه	6
الاطار النظري	6
الدراسات السابقه	9
أولا الدراسات العربيه	9

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا الدراسات الاجنبيه	13
الدراسه الحاليه وما تتميز به عن الدراسات السابقه	14
منهجيه الدراسة	15
الفصل الثاني	16
واقع الديموقراطيه في دوله الكويت و ابرز التيارات والقوى السياسية و أثرها على النظام السياسي	16
المبحث الأول :الديموقراطيه و عناصرها	18
المطلب الأول : الديموقراطيه في دوله الكويت و أشكالها	22
المطلب الثاني :دور دوله الكويت في ترسيخ مبادئ الديموقراطيه	24
أولا: مرحله الانفتاح الفكري	25
ثانيا : مرحله النضج الفكري	25
المبحث الثاني :التطور الدستوري في دوله الكويت	26
المطلب الأول :مجلس الأمه	27
المطلب الثاني : الحكومه	29
المبحث الثالث :تكوين السلطه التشريعيه في دوله الكويت	30
المطلب الأول : دور الامير في السلطه التشريعيه	31
المطلب الأول :مجلس الأمة(تكوين مجلس الأمة)	34
أولا : الترشح	34
ثانيا الانتخاب	34
المطلب الثالث : اختصاص السلطه التشريعيه في دوله الكويت	36
المبحث الرابع :تأثير التيارات و القوى الساسيه على النظام السياسي الكويتي	37
المطلب الأول: التنظيمات الاسلاميه	39
أولا : جمعيه الارشاد الاسلامي	39
ثانيا : التحالف الاسلامي الوطني	40
ثالثا حركه التوافق الوطني الاسلاميه	41
المطلب الثاني :التيارات اليساريه	42

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا : حزب البعث العربي الاشتراكي	42
ثانيا : الشيوعيون	43
المطلب الثالث :التيار القومي العربي	45
أولا :جمعيه اتحاد عرب الخليج	45
ثانيا : حركه القوميين العرب	46
ثالثا : نادي الخريجين	48
الفصل الثالث	49
التعدديه الساسيه في دوله الكويت	49
المبحث الأول :مضمون الاحزاب السياسيه	51
المطلب الأول :مفهوم الأحزاب السياسيه	51
المطلب الثاني : و ظائف الأحزاب الساسيه	53
المبحث الثاني :واقع التعدديه الحزبيه في دوله الكويت	55
المطلب الأول :الناحيه القانونيه	56
المطلب الثاني : الناحيه السياسيه	59
أولا : المنبر الديموقراطي الكويتي	60
ثانيا :الحركه الدستوريه الاسلاميه (حدس)	60
ثالثا : الدعوه السلفيه	61
رابعا : الاتجاه الاسلامي الشيعي	61
خامسا : حزب الامه	62
المطلب الثالث :ايجابيات و سلبيات التعدديه الحزبيه في دوله الكويت	63
أولا : ايجابيات التعدديه الحزبيه في الكويت	63
المطلب الرابع : مستقبل التعدديه الحزبيه في دوله الكويت	66
الفصل الرابع	68
امكانيه انتقال دوله الكويت الى النظام البرلماني	68
المبحث الأول :النظام الساسي في دوله الكويت	70
المطلب الأول :القواعد الدستوريه في لنظام الساسي الكويتي	71
المطلب الثاني :النظام الانتخابي في دوله الكويت	73

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني :الوضع القانوني في دوله الكويت	75
المطلب الأول: قانون الاحزاب الساسيه	76
المطلب الثاني : قابليه الدستور الكويتي للتعديل	77
المبحث الثالث :الصراع الاجتماعي في دوله الكويت	80
المطلب الأول : قضيه البدون	82
المطلب الثاني : مشاركه المرأه الساسيه	83
المطلب الثالث : القبليه	86
الفصل الخامس	88
الخاتمه (الاستنتاجيه و التوصيات)	88
أولا : الخاتمه	88
ثانيا :الاستنتاجات	88
ثالثا : التوصيات	89
قائمه المصادر والمراجع	91
المراجع العربيه	91
أولا : الكتب العربيه	91
ثانيا : الرسائل الجامعيه	96
ثالثا : المواقع الاكترونيه	97
رابعا : الدوريات و المجلات	98
خامسا: مواد الدستور لكويتي التي استخدمت في الدراسه	99
سادسا : المراجع الأجنبيه	103

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النظام البرلماني في دولة الكويت

"الواقع والمستقبل"

إعداد الطالب
حسين علي حسن الصباغة

إشراف
البرفسور أ.د. محمد حمد القطاطشه

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على وضع دستور الكويت الذي يعمل كضابط لضمان المشاركة الشعبية الواسعة في أمور الحكم والرقابة على السلطة التنفيذية كما ساهمت الدراسة في توضيح الاحتمالات المستقبلية للتعددية السياسية والتحقق من مدى إمكانية إنتقال دولة الكويت إلى النظام البرلماني. تنطلق فرضية الدراسة من افتراض أساسي مفاده " هناك معوقات تحول دون انتقال دولة الكويت إلى النظام البرلماني.

كما تفيد الدراسة صناع القرار في دولة الكويت من خلال وجود مفاهيم سياسية ديمقراطية حقيقية مثل المشاركة السياسية، والتعددية السياسية، منظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان تساهم في خلق حراك ديمقراطي منظم يساهم في إستقرار دولة الكويت سياسياً. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التحليل النظمي والمنهج المؤسسي والمنهج التاريخي. وقد توصل الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها أن يتم تفعيل دور منظمات المجتمع المـــدني لأنهـــا الوســـيط للتعبير عن المطالب الشعبية، تطوير الإقتصاد بتحويل دولة الكويت إلى مركز تجاري ومالي.

Parliamentary System in Kuwait
"Reality and the Future"

By

Hussain Ali Hassan Al-Sobaghah

Supervised by:

Pro.Dr.Mohammed Hamad Al-Qatatsh

This study aimed at exploring the parliament system in the state of Kuwait, which considers as adjusting system to guarantee the publically participation in the monitoring and governing matters of the Executive Authority. As well as, this study contributed in emphasizing the future possibilities for Political pluralism, and verifying of the possibility of using the preliminary system in Kuwait. The hypothesis of the study represent in "There are obstacles to the State of Kuwait's transferring to a parliamentary system.

The importance of this study is centered in helping political decisions makers in the state of Kuwait, because it's necessary to the democratic concepts to be existed such as political participation, political pluralism, civic society organizations, and human rights etc…in order to create a democratic mobility which leads to the stability of the state of Kuwait politically. The study used the descriptive approach, systematic analytical approach, *Institutional approach* and the historical approach.

The researcher reached to many results, the most important is that the need to activate the role of civic society organizations, because it represent a

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

mean to express the people's needs and to develop economy by developing financial and trade operations.

www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة:

تؤكد التجارب الديمقراطية المختلفة على أهمية النظام البرلماني ومدى فعاليته في تحقيق الديمقراطية الكاملة التي تسعى إليها الشعوب بشكل عام، حيث أن لا ديمقراطية حقيقية بدون تعدد الأحزاب وتوجهاتها وبدون نظام برلماني متكامل فالتعددية الحزبية هي خطوة مكملة نحو الانتقال للنظام البرلماني الكامل وهي تعبير عن ديمقراطية النظام السياسي. وأساس الديمقراطية من حيث المظهر العام هو الوصول إلى الحكم أو المشاركة فيه بهدف تكوين حكومة حزبية ومهما كانت مسمياتها حكومة برلمانيه حكومة منتخبة أو حكومة شعبية.

فالنظام البرلماني يمثل ركناً أساسياً لا غنى عنه للأنظمة الديمقراطية، فلا حرية ولا ديمقراطية ولا تنمية سياسية في أي مجتمع كان إلا بوجود الأحزاب السياسية التي هي العصب الأساسي في التحول إلى النظام ألبرلماني لأن الأحزاب السياسية هي الوسيلة الأنجع لتفعيل المشاركة السياسية لدى أفراد المجتمع وتجنبهم الشعور بالعزلة والاغتراب السياسي داخل أوطانهم وهو ما يجعل النظام البرلماني مميزاً من حيث المشاركة والتفاعل السياسي بين مكونات الشعب. وبذلك فإن وجود النظام البرلماني هو دليل على حيوية المجتمع وصحة توجهه نحو التطور والتقدم وبناء دولة عصرية يسودها القانون الذي يعتبر أهم الركائز لبناء مجتمع مدني.

تعتبر التجربة الديمقراطية بدولة الكويت من أقدم وأرسخ التجارب الديمقراطية في منطقة الخليج العربي حيث انتهجت دولة الكويت منذ نشأتها الأولى في القرن الثامن عشر نهجاً شورياً

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يؤسس للعلاقة بين الحاكم والمحكوم على مرتكزات ديمقراطية إلى حد ما بحيث تضمن للمواطنين حق اختيار الحاكم ومبايعته ومسائلته في كل ما يتعلق بشؤون الحكم وإدارة البلاد وقد تجسد ذلك مؤسسياً من خلال أول مجلس تشريعي في البلاد عام 1938م والذي شكل نقطة انطلاق حقيقة نحو بناء مجتمع ديمقراطي يقوم على تقسيم السلطات والمشاركة بالحكم وضمان توفير آليات المشاركة السياسية والرقابة ألشعبية لتأتي مرحلة استقلال دولة الكويت عام 1961م وإقرار الدستور الكويتي في 1962/11/11م لتزيد من ترسيخ هذا النهج الديمقراطي من خلال العمل على بناء ديمقراطية دستورية (العتيبي، 2010: 4).

وشهدت الساحة السياسية الكويتية منذ عهد ما قبل الاستقلال العديد من التيارات والاتجاهات السياسية التي كانت تمارس دورها في الساحة السياسية الكويتية بكل حرية مستفيدة من المناخ الديمقراطي الذي ساد في دولة الكويت منذ القرن العشرين فقد عرفت الساحة السياسية الكويتية العديد من التيارات ألقومية الإسلامية والليبرالية. واستطاعت هذه التيارات السياسية عبر مختلف مراحل التطور الحياة السياسية في دولة الكويت أن تؤسس لحالة من الحراك الديمقراطي، وأن تعزز الوعي السياسي للمواطن الكويتي.

لذلك بحثت هذه الدراسة مدى إمكانية انتقال دولة الكويت من نظام الإمارة الدستورية إلى النظام البرلماني في ظل العوائق السياسية والقانونية والاجتماعية.

مشكلة الدراسة

تتضح مشكلة الدراسة من المؤشرات المتعلقة بموضوع العملية السياسية في دولة الكويت، والمتعلقة بالديمقراطية والانتخابات حيث تعتبر دولة الكويت بحسب الدستور الكويتي إمارة وراثية يحكمها أمير من ذرية الشيخ مبارك الصباح وهي تتبع نظام برلماني دستوري ملكي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يعتبر الأمير السلطة الأعلى في الحكومة الكويتية. وحتى يتسنى تكوين ديمقراطية كاملة لابد من السماح بتشكيل أحزاب سياسية وعليه نصل إلى النظام البرلماني للممارسة الديمقراطية الحقيقية والكاملة وبالتالي نتناول مشكلة الدراسة على مدى انتقال دولة الكويت من الإمارة الدستورية إلى النظام البرلماني من خلال تطبيق العملية السياسية الكاملة من خلال المشاركة السياسية المتمثلة بالأحزاب السياسية وتكوين حكومة منتخبة تدير البلد وما هي العوائق السياسية والقانونية والاجتماعية التي تواجه انتقال دولة الكويت للنظام البرلماني.

أسئلة الدراسة

وحتى يتسنى للباحث معالجة المشكلة لابد من طرح مجموعة من الأسئلة ذات الصلة بموضوع الدراسة:

1- ما واقع الديمقراطية الكويتية من خلال أبرز التيارات والقوى السياسية على الساحة الكويتية وأثرها على النظام السياسي؟

2- ما مستقبل التعددية السياسية في دولة الكويت؟

3- ما امكانية انتقال دولة الكويت إلى النظام البرلماني؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة كونها تفيد صنّاع القرار السياسي في دولة الكويت فلابد من وجود مفاهيم ديمقراطية حقيقية مثل المشاركة السياسية التعددية السياسية منظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان ... الخ، من أجل خلق حراك ديمقراطي يؤدي إلى استقرار دولة الكويت سياسياً. كما إن أهمية الدراسة كونها ستضيف بعداً أكاديمياً في المجال الديمقراطي والتعددية السياسية في دولة الكويت نظراً لافتقار الدراسات حول دولة الكويت المتعلقة بمستقبلها وإمكانية تحولها إلى النظام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البرلماني. وقد تفيد منظمات المجتمع المدني المكونة من تنظيمات ذات انتماءات مختلفة بعضها يقوم على أساس ديني، والبعض الآخر على أساس قبلي وثالث ذو توجه علماني أو تحرري فعندما تدرك هذه التنظيمات غير الرسمية أهمية المفاهيم الضرورية للعملية الديمقراطية، تتكون بينهم لغة مشتركة يسهل فيه التعامل مع بعضهم البعض في خدمة المصلحة العليا مصلحة الوطن والمواطن وليس خدمة لمصالح طائفية أو قبلية ضيقة.

أهداف الدراسة

من خلال أسئلة الدراسة، يمكن تحقيق الأهداف التالية:

1- التعرف على واقع الديمقراطية الكويتية من خلال أبرز التيارات والقوى السياسية على الساحة الكويتية وأثرها على النظام السياسي.

2- التعرف على مستقبل التعددية السياسية في دولة الكويت.

3- التعرف على امكانية انتقال دولة الكويت إلى النظام البرلماني.

فرضية الدراسة

تنطلق فرضية الدراسة من افتراض أساسي مفاده " هناك معوقات تحول دون انتقال دولة الكويت إلى النظام البرلماني".

حدود الدراسة

- الحدود الزمنية تتحدد هذه الدراسة من الناحية الزمنية في العهد الجديد بعد تسلم سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح منذ 2006.
- الحدود المكانية دولة الكويت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

محددات الدراسة

تتمثل محددات الدراسة بالآتي:-

- ندرة توفر مراجع أو دراسات تتحدث عن التجربة السياسية (التجمعات غير الرسمية) في دولة الكويت.
- عدم توفر معلومات إحصائية عن عدد المنتسبين لهذه التنظيمات والتيارات السياسية.
- لا توجد برامج مكتوبة لهذه التنظيمات وإنما يسود طبيعة العمل النهج التقليدي والقبلي.

مصطلحات الدراسة

- **الإمارة الدستورية**: الدستور ينظم مختلف شؤون الدولة وأجهزتها وأن الأمة هي مصدر السلطات ممثلة بنواب الأمة (العتيبي،43:2010).
- كما يعرف بأنه ظاهرة عالمية تجسد مجموعة من الأفراد يقطنون إقليماً جغرافياً معينا بصفة ،ائمة ومستمرة ويخضعون في تنظيم شؤونهم لسلطة سياسية تستقل في أساسها عن أشخاص من يمارسها (الخطيب، 2010: 14).

وتعرف الملكية الدستورية إجرائيا بأنها النظام الذي تكون فيه السلطة مقسمة إلى قسمين جزء لرئيس الدولة (الملك أو الأمير) وجزء للبرلمان وتكون تلك الصلاحيات وفق الدستور.

- **النظام البرلماني**: قيام البرلمان بالوكالة عن الشعب بممارسة مظاهر الحكم والسيادة كنائب عن الشعب الأصيل فكل ما يصدر عن النواب المنتخبين من قوانين وقرارات إنما يستند إلى قرينة عامة هي أن القانون أو القرار الصادر يعتبر وكأنه صادر عن إرادة الشعب (عبد الوهاب 2005: 257).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعرف النظام البرلماني إجرائيا بأنه النظام السياسي الذي يكون فيه البرلمان هو مركـــز تـــشريع القوانين ويكون رئيس الدولة صوري بينما رئيس الوزراء هو الحاكم الفعلي الذي يدير أمور الدولـــة من خلال وزرائه ويتم اختيار رئيس الوزراء من أغلبية الحزب الفائز.

الإطار النظري والدراسات السابقة

الإطار النظري

الديمقراطية كلمة يونانية الأصل، وهي مكونة من كلمتين أضيفت إحداهما إلى الأخرى، أولاهما ديموس وهي تعني الشعب ،وثانيهما كراتوس وهي تعني الحكم أو السلطة فصارت الكلمة المركبة من هاتين الكلمتين تعني حكم الشعب أو سلطة الشعب، وعلى ذلك فالديمقراطية هي ذلك النظام من أنظمة الحكم الذي يكون الحكم فيه أو السلطة أو سلطة إصدار القوانين والتشريعات من حق الشعب أو الأمة أو جمهور الناس. والديمقراطية بمعناها الواسع تعبر عن المجتمع الحر الذي يحكم بالأغلبية وعن طريق نظام التصويت والتمثيل النيابي، بحيث تضمن الحد الأعلى من الحقوق والحريات الفردية وقد ارتبط مفهوم الديمقراطية بالعلمانية بشكل جدلي وتاريخي منذ انطلاق الممارسة في عهد اليونانيين فيما عرف ب"ديمقراطية أثينا مروراً بإسهامات مفكري وكتاب الغرب أمثال جون لوك، وجان جاك روسو وفولتير وغيرهم إلى أن أصبحت السلاح الذي يشهره الغربُ بوجه الدول النامية، وبعيداً عن الإشكاليات التي تسمح للساسة باستغلال المصطلح تبعاً للأهواء والمصالح إلا أن الديمقراطية لا تزال تفرض ذاتها على مجريات الحياة السياسية والاجتماعية في مختلف دول العالم (المصري 2007: 13).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في دولة الكويت إن سلطات ومهام السلطة التشريعية واضحة ومبنية في (43) مادة من مواد الفصل الثالث من دستور دولة الكويت (79 إلى 122) ومحور الوظيفة التشريعية المادة (79) التي تنص على أنه "لا يصدر قانون إلا إذا أقره مجلس الآمة وصدق عليه الأمير مما يفيد بأن القوانين لا تصدر إلا بعد إقرارها من مجلس الأمة وتصديق الأمير عليها. والسلطة التشريعية يشارك فيها رئيس الدولة (الأمير) ومجلس الأمة حيث أنها الجهة الأساسية للتشريع وصنع القوانين بينما السلطة التنفيذية هي فرع لتطبيق وتنفيذ هذه القوانين. وبهذا تكون عملية تشريع القوانين جزءا من السياسة الوطنية. فقد أيقن واضعو الدستور أن مجلس الأمة كسلطة تمثل الشعب مشاركة فعلية في رسم السياسة العامة. وتتكون مسؤولية المجلس من ثلاث قنوات: تشريعيه ومالية وسياسية (أسيري، 2012: 75).

ولتحديد نظام دولة الكويت السياسي ستعتمد على منهج ديفيد إيستون للنظم حيث اعتبر ايستون النظام نسق أو مجموعة من المتغيرات المعتمدة على بعضها البعض والمتفاعلة فيما بينها. وركز على البيئة المحيطة بالنظام وتأثيراتها. وقال إن الحياة السياسية على أيّ مستوى يمكن النظر إليها كنظام للنشاط والسلوك السياسي الذي يمكن فصله للدراسة عن غيره من الأنظمة على الأقل للتحليل. نظر إلى العملية السياسية كنظام مستقل مكون من عدة عناصر الهوية والكينونة المدخلات والمخرجات التمايز داخل النظام وتكامل النظام (دبور، 2012: 10).

كما أن تطور النظام السياسي يحتاج إلى النظام المؤسسي لساموبل هنتنغتون، والذي أعتبر عملية إضفاء الطابع الديمقراطي أو التحول نحو الديمقراطية واحدة من الملامح الرئيسية للتطور السياسي في دول الجنوب خلال الثمانينات والنصف الأول من التسعينيات حيث تزايدت حالات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الانتقال من النظم اللاديمقراطية بأشكالها المختلفة – إلى نظم أكثر ديمقراطية – أو إلى نظـــم تقـــوم على التعددية السياسية والحزبية (هنتينغتون، 1994: 193).

كما أن التنافس الاجتماعي في الفترة الأخيرة داخل دولة الكويت تدور حولها نظرية الجماعة والتي لها ثلاثة مفاهيم وهي جماعة المصلحة والقوه والصراع، وذلك ضمن سياق مفهـــوم التعدديـــة الديمقراطية. تركز على دراسة وتحليل علاقة الجماعات بعضها البعض وكذلك بتحليل التفاعلات بين الأفراد داخل الجماعة أو بين الجماعات المختلفة. يرى ديفيد ترومان أن الجماعة هي (أيّ مجموعـــة من الأفراد لها بعض الخصائص المشتركة وتسعى نحو تحقيق أهداف معينة ذات طـــابع سياســـي). ألموند وباول وكولمان صنفوا الجماعات إلى جماعات المـــصالح التـــضامنية جماعـــات المـــصالح المؤسسية جماعات المصالح غير المنظمة جماعات المصالح الوقتية المؤقتة(دبور، 2012: 8).

ولذلك تم تفسير كافة العوامل السياسية والقانونية والاجتماعية حاليا وربطهـــا بـــالمنهج بهـــا وتحليل مدى إمكانية انتقال دولة الكويت مستقبلاً إلى نظام برلماني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسات السابقة

أولا الدراسات العربية

دراسة العازمي، فواز (2010)، بعنوان "النظام الانتخابي الكويتي وأثره على التطور الديمقراطي .. دراسة تحليلية"، حيث أكدت الدراسة على أهمية التعرف على طبيعة القوانين والنظم الانتخابية في دولة الكويت وأثرها في تطور الحياة السياسية والتعرف على مدى تأثير التكتلات التيارات والقوى السياسية بنظام تعديل الدوائر الانتخابية وضمنت كذلك الدراسة محاولة وضع تصور للنظام الانتخابي الأمثل ولمستقبل الدوائر الانتخابية وتحليل مسيرة التطور الديمقراطي في دولة الكويت في أول مجلس تأسيسي عام 1938 إلى الوقت الحالي 2010، وهذا ما ستضيفه على الدراسة الحالية للوصول إلى مدى إمكانية تحول دولة الكويت إلى نظام برلماني في ظل المعطيات السابقة والعمل على توضيح الواقع والمستقبل لها.

دراسة علي، سعيد (2008)، بعنوان "النظام البرلماني والمسؤولية السياسية" ، حيث أكدت الدراسة على أهمية النظام البرلماني في عملية التطور الديمقراطي وخاصة في أوروبا وهو ما يؤدي إلى التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية مما يخلق نوع من الرقابة المتبادلة بين السلطتين لتحقيق الصالح العام. لكن المشكلة التي تواجه هذا النظام هو عدم تفعيل المسؤولية السياسية والتي يرجح بعضها لأسباب قانونيه سياسية أو إلى طبيعة النظام البرلماني في ذاته وحصول الحزب الحاكم على أغلبية مقاعد البرلمان ومساندتهم الدائمة للوزارة عند إثارة مسألة الثقة. أظهرت نتائج الدراسة أن النظام البرلماني ليس حل فعلي لحالة دولة الكويت السياسية بل يعتمد على مدى جدية نواب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمة في إصلاح هذا البلد من خـــلال نظام سياسي متوازن يكون فيه الحساب والعقـــاب حقيقـــة ولا يكون بتعديل النظام السياسي فقط، دون تعديل المجتمع وتنوريه وتعديل القانون للتشريع والحـــد مـــن الفساد والذي يؤدي بالتالي إلى اختلال التوازن المفترض قيامه بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

دراسة اللوغاني، باسم (2007)، بعنوان "الهوية الكويتية في مهب الريح"، حيث تناولت الدراسة الدوائر الانتخابية وتعريفها كما ذكر تاريخ التحول من العشرة دوائر انتخابية إلى الخمسة وعشرون دائرة انتخابية، مما ساهم في تفشي الفساد في مؤسسات الدولة المختلقة مما أدى إلى وجود مجالس نيابية صورية بعض الأحيان أو ضعيفة في أحيان أخرى عاجزة عن تحقيق الإصلاح ومحاربة الفساد، و أدى إلى تحرك شعبي لمحاربة الفساد المتفشي من خلال تقسيمه الدوائر الإنتخابية وكانت هناك مماطلة حكومية حتى خرج الشعب ضاغطاً ورافضاً للمطاولات الحكومية وإقرار الدوائر الخمس، أظهرت نتائج الدراسة إلى أن الديمقراطية لدينا صادقة وكاذبة، صادقة في وجودها بالدستور والعمل بها، وكاذبة لأنها وسيلة لوصول المفسدين وتراجع الاقتصاد العليل في الدولة.

دراسة المديرس، فلاح (1999)، بعنوان "ملامح أولية حول نشأة التجمعـــات والتنظيمـــات السياسية في الكويت (1938-1975)"، هدفت الدراسة إلى التعرف على المجتمعـــات والتنظيمـــات والأحزاب السياسية التي تشكلت في دولة الكويت منذ منتصف الثلاثينـــات وحتـــى منتـــصف عقـــد السبعينات من القرن العشرين والتي حصرتها الدراسة في 13 تنظيماً هي (كتلـــة الـــشباب الـــوطني حركة القوميين العرب، حزب البعث العربي الاشتراكي، العصبية الديمقراطية الكويتية لجنة الأنديـــة الكويتية الرابطة الكويتية جماعة الإخوان المسلمين، الحركة الثورية الشعبية، التجمع الوطني، حركـــة التقدميين الديمقراطيين، حركة العمل الديمقراطي، حزب الشعب الديمقراطي، حزب اتحاد الـــشعب)،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهذه الدراسة لا تدّعي الشمولية والإحاطة التفصيلية الكاملة لهذه التجمعات والتنظيمات السياسية التي جسدّت تطور حركة المعارضة الوطنية في المجتمع الكويتي، لكنها في الواقع استعراض سريع الإيقاع للملامح الأولية لمسارات هذه الحركة التي يعود إليها الفضل في نشأة الواقع السياسي المتطور الذي يعيشه المجتمع الكويتي في العصر الراهن.

دراسة النقيب، خلدون (1996)، **بعنوان "صراع القبيلة والديمقراطية .. حالة الكويت"**، حيث تحدثت الدراسة التي كتبت في السنوات العشر الأخيرة عن المجتمع الكويتي وتعتمد على معلومات ميدانية مباشرة أو مستمدة من دراسات ميدانية إحصائية، كما تم الإستفادة من مفهوم القبيلة والديمقراطية في الدراسة.

دراسة المديرس، فلاح (1996)، **بعنوان "التجمعات السياسية الكويتية مرحلة ما بعد التحرير"**، هدفت الدراسة إلى استعراض نشأة التجمعات السياسية الكويتية في أعقاب تحرير الكويت مباشره والتي أخذت طابع العمل العلني في تحركها وعملها وقد حصرت الدراسة هذه التجمعات السياسية في سبعة هي (المنبر الديمقراطي الكويتي الحركة الدستورية الإسلامية التكتل النيابي، التجمع الإسلامي الشعبي، الائتلاف الإسلامي الوطني، التجمع الدستوري و المستقلون).

دراسة الجاسم، محمد (1992)، **بعنوان "الكويت .. مثلث الديمقراطية"**، حيث ذكرت الدراسة أن السياسة هي منهج وليست حسب الظروف، أكدت الدراسة أن السياسة منهج علمي قابل للتطبيق على أرض الواقع لكن ماهية التطبيق تختلف حسب الظروف الراهنة في البلد ولا يمكن استبعاد الظروف المحيطة من العملية السياسية لأنها جزء منها، كما أكدت على أهمية وأنه لا يأتي إلا من خلال منهج مستقر، وأكدت الدراسة على أن منهج الإستقرار هي السمة الأبرز في العمل الديمقراطي وهي غاية كل سلكة سياسية لأن الإستقرار هو من يجلب التقدم والتطور للدولة ونظامها السياسي كما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اكدت الدراسة أن مأزق الديمقراطية في دولة الكويت هو عدم إيمان أركان الحكم بمبدأ الديمقراطية، أما بعهد سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أقرت حقوق المرأة السياسية على الرغم من الرفض النيابي لها، وبالتالي التشكيل النيابي هو تصوير لعقلية الشعب ومدى ثقافته ومنهجة لذلك لا يجب علينا توجيه اللوم على الحكم فقط بعدم تقبل الديمقراطية بل أن الشعب كذلك لا يؤمن بالديمقراطية وينقصهم التثقيف والتنوير للمجال السياسي، إذ أن هناك عوامل أخرى ساهمت في عدم تطور الممارسة النيابية الديمقراطية منها، غياب الوعي بحقيقة الدور المطلوب من عضو مجلس الأمة وعدم وجود علاقة بين الناخب وعضو المجلس قوامها المتابعة والمحاسبة وذكر كذلك أن المجتمع الكويتي ما يزال مجتمعا قبليا يمارس بعض أعضاءه حق الانتخاب من منطلق النخوة ويرى كذلك الكاتب في دراسته أنه لم يرى تطبيقا سليما للدستور أساسا.

وهذا يؤكد صحة هذه الدراسة بأنه كيف بالإمكان المطالبة بتطوير المنهج الديمقراطي للدولة من خلال الانتقال للنظام البرلماني ولا يلتزم بتطبيق دستور 1962 أساساً. كما ذكر الكاتب حلول منطقية من خلال دعم الأسرة الحاكمة من خلال ثلاثة أمور مهمة وهي: زيادة الارتباط بالشعب والابتعاد عن كل ما من شأنه أن يخرج العلاقة بين الحكم والشعب وطبيعة العلاقة هي الطريق للخروج من المأزق السياسي والحال الثالث بأن هناك أخطاء كبيرة وكثيرة تعاني منها البلاد سببها سوء الإدارة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: الدراسات الأجنبية

دراسة كينينمونت، جين (2012)، " Kuwait's Parliament: An Experiment in Semi-democracy": **بعنوان"البرلمان الكويتي: تجربة تطبيق شبه الديمقراطية**

تناولت الدراسة الأزمة السياسية يونيو 2012، حيث بدأ بدعوة النواب الكويتيين الإصلاحات الدستورية قبل كل شيء لتحسين أداء البرلمان. وأن أنصار الإصلاح في منطقة الخليج تأمل بأن تكون دولة الكويت سباقة من خلال تطوير نظامها السياسي للنظام البرلماني. لكن أعضاء البرلمان الكويتي له علاقة خصومة مع الحكومة. مما جعل الممثلين المنتخبين إلى حد كبير كانوا معارضين لرئيس مجلس وزراء معين بل منتخب من الشعب. كما أنه لا توجد آليات واضحة لحل المنازعات التشريعية والتنفيذية باستثناء حل البرلمان من قبل الحاكم الذي أصبح معتاداً في السنوات الأخيرة. ولذلك أصبح هناك سوء تنفيذ المشاريع الاستثمارية الحكومية ونجاحاً محدوداً في جلب الاستثمارات الأجنبية. ووضعت الدراسة تصور أن الديمقراطية الكويتية النسبية يعوق تنميتها الاقتصادية مما لها تداعيات سلبية على تصورات الديمقراطية في منطقة الخليج حيث ويمكن تحسين البرلمان من خلال إدخال الأحزاب السياسية وأعضاء البرلمان يعينون في مناصب وزارية ولكن هناك أسئلة أوسع نطاقا حول أداء برلمان منتخب في اقتصاد البلاد الغنية بالنفط الذي تهيمن عليه الدولة ومعنى الديمقراطية، حيث ان معظم سكان الكويت هم غير المواطنين.

دراسة ميتكس، هدى (1995)، " **Kuwaiti** democratic experience gaps in the wall and the prospects for launch":

بعنوان "فجوات التجربة الديمقراطية في الكويت: التحديات والآفات"، حيث تناولت الدراسة التجربة الديمقراطية الكويتية من خلال التركيز على موقع وخصوصية هذه التجربة وتتبع جذورها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتطورها عبر تاريخ الكويت وتسليط الضوء على الثغرات التي تعاني منهـا هـذه التجربـة مثـل المشاركة المقيدة والخلل في التوازن بين السلطات وضعف المعارضة السياسية وخصوصا في ظـل غياب الأحزاب السياسية وفي ظل ضعف التنظيمات والتيارات السياسية الموجـودة علـى الـساحة السياسية الكويتية.

الدراسة الحالية وما تتميز به عن الدراسات السابقة

رغم تزايد المطالبات بنظام انتخابي في دولة الكويت متمثل بالنظام البرلماني منذ فترة ليست بالقصيرة، ورغم وجود العديد من المقالات والتقارير التي تحدثت عـن النظـام البرلمـاني، إلا أن الباحث ومن خلال مراجعته للدراسات السابقة التي تناولت التجربة الديمقراطية الكويتية، والإشكاليات المتعلقة بها، وكذلك مراجعة الدراسات التي تناولت قضية إشهار الأحزاب السياسية في دولة الكويت، وقضية المطالبات لإقامة نظام سياسي متمثل في النظام البرلماني لم يعثر على أي دراسة أو مؤلـف سياسي يطرح الواقع والمستقبل التي تواجه دولة الكويت بانتقالها للنظـام البرلمـاني. وهنـا تتميـز الدراسة الحالية بأنها الدراسة الأكاديمية الأولى التي تتطرق إلى هذا الموضوع في ظـل المطالبـات الحالية نحو انتقال دولة الكويت من الملكية الدستورية إلى النظام البرلماني، والتي تسعى إليـه هـذه الدراسة إلى تقديم طرح أكاديمي متكامل وشامل حول ماهية التحـول ومـا هـي التحـديات التـي ستواجهها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منهجية الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لدراسة التغيرات التي حدثت على الساحة السياسية الكويتية مع إجراء تحليل لكافة الحركات السياسية ونظراً لأن الدراسة ترتكز على تحول دولة الكويت إلى النظام البرلماني والواقع والمستقبل فإن الباحث استخدم منهج التحليل النظمي لديفيد إيستن لتحديد ماهية النظام السياسي الكويتي و المدخلات والمخرجات والبيئة المؤثرة على النظام السياسي، كما استخدم المنهج المؤسسي لساموبل هنتينغتون من حيث دراسة مدى قدرة النظام على التطور. واستخدم المنهج المقارن للمقارنة بين النظام السياسي الكويتي وغيره من النظم السياسية المتقاربة، واستخدم المنهج التاريخي في هذه الدراسة لدراسة تطور الحياة الديمقراطية في دولة الكويت والعملية الانتخابية في دولة الكويت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

واقع الديمقراطية في دولة الكويت وأبرز التيارات والقوى السياسية وأثرها على النظام السياسي

إن موضوع الديمقراطية وحكم الإنسان لنفسه هو موضوع هذا العصر وقضية عالمية تهم كافة المجتمعات ويجب الاعتراف بأننا بتنا نعيش في وضعية وحقبة زمنية تتطلب أن يكون هناك أدنى قاسم من الحفاظ على كرامة الإنسان ليحيا بحرية وديمقراطية في مجتمع لا يعاقبه على ما يكتب ولا كيف يفكر ولا ماذا يقول أو يؤمن ضمن عقيدة ونظم وتقاليد وتراث المجتمع. ولا شك أن مشاركة المواطن بتقرير مصير الوطن تلعب دوراً بارزاً في الحفاظ على المكاسب وترسيخها ولذلك فكلما كان هناك نهج وتوجه لدى المجتمعات والأنظمة نحو الديمقراطية، كلما ترسخت المكتسبات وقلت المضايقات واختفت المعارضة المتزمتة (فهمي، 2006، ص69).

تعد الديموقراطية قيمة إنسانية عليا شأنها في ذلك شأن القيم الإنسانية الحية، والتي لا يمكن لأي شعب من الشعوب الادعاء باحتكارها، ويمكن لكل الشعوب ممارستها مع مراعاة الخصوصية المحلية. فليس عيباً أن نستفيد من القيم الإنسانية النافعة والتي تساعد الشعوب على الوثوب صوب الحضارة والتمدن ووضع حد للدكتاتوريات والتسلط والتعسف البدني والروحي وفي تطوير آلية السلطة والمشاركة في صنع القرار على أساس من العدالة والمساواة وحرية الإنسان. كما تعرف بأنها اختيار المحكومين نظام الحكم وحاكميهم عن طريق الانتخابات (الشميري،2005: 34).

فالديموقراطية هي وسيلة للوصول إلى العدالة والمساواة والتقدم الحضاري، ومن خلالها تشارك الجماهير في عملية صنع القرار، وعبر قنوات الديموقراطية تشترك بفعالية في صياغة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتنفيذ المهام الملحة الهادفة إلى تقدم ورخاء المجتمع، وعبر الانتخابات الديموقراطية يشترك المواطنون بتساو في التعبير عن حقوقهم القانونية والسياسية وذلك في تغيير الصفوة السياسية أو إعادة انتخابها.

فالديموقراطية هي احترام لإرادة وحرية وعقيدة الإنسان، ويتساوى الناس من خلالها في الحقوق والواجبات بغض النظر عن جنسهم أو لونهم أو عقيدتهم أو لغتهم أو انتمائهم السياسي أو الاجتماعي أو الحزبي أو العرقي أو القومي أو الفكري، أو على حد تعبير لورد برايس أن الديموقراطية هي التي توفر الحقوق الرئيسية الثلاثة للإنسان؛ الحقوق المدنية، أي تحرير شخص المواطن وممتلكاته من سيطرة الحكومة، والحقوق الدينية، أي السماح بحرية التعبير عن الآراء الدينية وممارسة العبادة، والحقوق السياسية، أي تحرير المواطن من سيطرة الحكومة في الأمور التي لا يبدو بوضوح أنها تؤثر في صالح المجتمع كله تأثيراً يحتم تدخل الدولة. وتضمن هذه الحقوق الأخيرة حرية الصحافة باعتبارها حقاً أساسياً (الصرايرة، 2012: 45).

والديموقراطية نمط من أنماط حكم الأغلبية والتي من خلالها تحافظ الأغلبية على حقوق الأقلية، فهي ليست حلاً للمعضلات والمشكلات والتعقيدات، وإنما هي مدخل لحل الصعوبات ووسيلة لتحسين حياة المجتمع. كما أنها تقترن بمفهوم العدالة الاجتماعية، فنجاح أي ديموقراطية وازدياد شعبيتها لا تقاس بعدد الدورات الانتخابية، ولا بالخطاب الإعلامي، وإنما تقاس بمدى ما تقدمة من أمن ورخاء وسكينة اجتماعية وتقدم ملموس في الصناعة والزراعة والتجارة والعلم والتكنولوجيا ومحاربة الفساد واحترام آدمية الإنسان، ومن يتحصلون على ديموقراطية ويحرمون من كسرة الخبز وتستشري في مجتمعهم البطالة والمجاعة والفقر والفساد و الفوضى ووهن المؤسسات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النظامية ومنظمات المجتمع المدني، يكفرون بالديموقراطية ويشعرون أن الديموقراطية أداة للإلهـــاء السياسي(الكميم، 2000: 89). ويتناول هذا الفصل واقع الديمقراطية في دولة الكويت مـــن خـــلال المباحث التالية:-

المبحث الأول: الديمقراطية وعناصرها.

المبحث الثاني: التطور الدستوري في دولة الكويت.

المبحث الثالث: تكوين السلطة التشريعية في دولة الكويت

المبحث الرابع: تأثير التيارات والقوى السياسية على النظام السياسي الكويتي.

المبحث الأول: الديمقراطية وعناصرها

تعني الديمقراطية حكم الشعب وهو مفهوم يعتبر من أركان هوية الدولة إما في اسم الدولة ضمنتها مواد دستورها ومن ثم صار لها تعاريف كثيرة بحسب الزاوية التي ينظر منها النظام. و هناك أسساً مشتركة تجتمع حولها هذه الأنظمة مثل حق الأغلبية في الحكم وحق الأقلية في المعارضة. والديمقراطية بمفهومها الغربي لم تكن معروفة لدى العرب إذ بلغت من غرابتها أن استعصت على أن تجد مرادفًا لها أو اشتقاقًا في اللغة العربية فاستعملت اللفظة معربة بشكلها المعروف حاليًا، كما تكفل الديمقراطية الحرية والمساواة السياسية بين الناس وتخضع فيها السلطة صاحبة السلطان لرقابة رأي عام حر له من الوسائل القانونية ما يكفل خضوعها لنفوذه (القطاطشة، 2004: 276-277).

ومن خلال هذه المحددات يلاحظ أن مجموعة من العناصر يجب أن تتوافر في الديمقراطية وهي:-

١ .أن الشعب هو صاحب السيادة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢ .أن الشعب هو مصدر الشرعية.

٣ .أن الحكومة مسئولة أمام ممثلي المواطنين.

ويتميز النظام الديمقراطي بمجموعة من الخصائص الأساسية التي لا قيام له بدونها بحيث يصدق القول على أن كل نظام توجد يعتبر نظام ديمقراطي، وأبرز هذه الخصائص الأساسية أمران هما:

الأول: سيادة الشعب أو الأمة الإقرار بحقوق الأفراد وحرياتهم وضمانها، إذ يشير جوزريف شومبيتر إلى آلية عمل الديمقراطيات، ويرى بأنها؛ أنظمة ذات أحزاب متعددة ومتنافسة فيما بينها أنظمة تقلص سلطة الحكام عبر مؤسسها، تتعدد مراكز القرار فيها (العجمي،2010: 15).

الثاني: الشروط الواجب توافرها لقيام نظام حكم ديمقراطي تسوده حرية التعبير عن الرأي، حق الانتخاب حق المواطن في ترشيح نفسه للمناصب السياسية، المنافسة السياسية، وجود بديل للدولة كمصدر للمعلومات، وجود انتخابات حرة ونزيهه، قيام المؤسسات السياسية التي تستمد سلطتها من الشعب (خطيب وآخرون، 2010: 302).

يمكن اعتبار النظام السياسي نظاماً ديمقراطياً إذا توافرت هذه العناصر ولكن فإنه من غير الممكن توافر جميع هذه العناصر في أي نظام ديمقراطي، ولذلك فهو يستخدم مصطلح الحكم المتعدد فهو ليس حكمًا للشخص الواحد أو حكمًا للأقلية الغنية وإنما هو حكم التعددية أو الكثرة وعلى الرغم من عدم توافر جميع هذه العناصر في أي نظام ديمقراطي فإن من الممكن وصف النظم السياسية التي تحتوي على غالبية هذه العناصر بأنها نظم ديمقراطية، يمكن دمج هذه العناصر مع بعضها البعض في عناصر خمسة أساسية وهي(مخيمر، 2004: 4-6):-

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- توافر الحريات الأساسية مثل حرية التعبير عن الرأي، حرية الصحافة، حرية إنشاء جمعيات سياسية وكذلك الحرية الدينية.

- وجود انتخابات حرة ونزيهة تعقد بشكل دوري كل سنتين أو مرة كل أربع سنوات.

- التعددية السياسية بمعنى وجود حزبين سياسيين أو أكثر تتنافس للوصول إلى السلطة.

- فصل السلطات وهو فصل السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية وكذلك فصلهما عن السلطة القضائية مع تحديد وظيفة كل من هذه السلطات.

- مبدأ سيادة القانون، وهو أن الجميع متساوون أمام القانون حتى ولو كان رئيسًا الدولة أو أعلى منصب سياسي في الدولة فمن يخالف القانون يجب أن يحاكم ويعاقب.

ومن عناصر الديمقراطية هي الشروط الثقافية والاجتماعية التحتية لكلّ ديمقراطية؛ كالفكر والوعي العام وغيابهما يعتبر غيابًا فادحًا للثقافة الديمقراطية، حتى المؤسسات والعلاقات الاجتماعية تعاني من خُلوٌ القيم الديمقراطية، وأن اختصار الديمقراطية في الانتخابات والتمثيل النزيه بتْرٌ لمعنى النظام الديمقراطي: القائم على مبدأ الحرية كجوهرٍ له في تاريخه (بلقزيز، 2013، 56).

تعددت أشكال الديمقراطية حسب الفترة الزمنية والظروف السياسية والاجتماعية التي أحاطت بممارستها واختلفت كذلك أشكال الديمقراطية حسب الجهة التي كانت تمارس السلطة وتنقسم الديمقراطية إلى ديمقراطية مباشرة وديمقراطية غير مباشرة (الجاسم،2007 :85):-

أولاً الديمقراطية المباشرة Direct Democracy

وهي شكل من أشكال الحكم حيث يمارس الشعب السلطة مباشرةً دون وجود نواب ينوبون عنه في الحكم، فالديمقراطية المباشرة هي حكم الشعب بالشعب حيث اعتمدت على المشاركة الشعبية في الحكم عبر إشراك المواطنين الأحرار في شؤون الدولة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: الديمقراطية غير المباشرة النيابية Indirect Democracy

الديمقراطية غير المباشرة أو كما يطلق عليها أحياناً الديمقراطية النيابية أو التمثيلية تعني حكمَ الشعب بواسطة فئة أو هيئة منتخبة من الشعب وفي هذا النوع من الديمقراطية وهو الشائع حالياً في كل الدول الديمقراطية، يقوم الشعب بانتخاب ممثلين ينوبون عنه في الحكم ويتمثل ذلك في انتخاب مجالس النواب والبرلمانات التي تقوم بتمثيل الشعب. (المصري،2007: 13). وبناء على ذلك سيتم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب التالية:-

المطلب الأول: الديمقراطية في دولة الكويت وأشكالها

المطلب الثاني: دور دولة الكويت في ترسيخ مبادئ الديمقراطية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: الديمقراطية في دولة الكويت وأشكالها

وفي دولة الكويت هذا البلد الصغير فإن روح الممارسة الديمقراطية بدأت منذ عام 1752 عندما وافق المجتمع في تلك الفترة على تنصيب آل الصباح حكاماً على دولة الكويت عن طريق ما عرف بالإجماع والشورى. فحكم العائلة الحاكمة أتى عن طريق ديمقراطي أشبه بما يعرف بالانتخابات حيث وافقت الأغلبية من سكان دولة الكويت على من سيحكم هذا المجتمع الصغير البسيط وهكذا حصل الكويتيون على ما أرادوا دون أن يفرض عليهم حكم وكان هذا البناء الأول لتأهيل الديمقراطية في المجتمع الكويتي الصغير. إن أهم ما يميز روح الممارسة الديمقراطية الكويتية هو استمرارية روح العطاء حتى في أشد حالات التوتر والأزمات التي مرت بها دولة الكويت كدولة ونظام ولقد تعاقب من تولوا سيادة الحكم على مر الزمان على الإلتزام بأسلوب الحوار والتفاهم والشورى كمنهج لإستقرار الحكم وصلاحيته وتجسد هذا التلاحم خاصة إبان الإحتلال العراقي للكويت عندما عبر الكويتيون جميعاً في مؤتمر جدة في أكتوبر 1990 بأنهم يقفون خلف قيادتهم الشرعية. لقد كان ذلك أشبه بالتصويت الجماعي من الكويتيين لاستمرار حكم أسرة آل الصباح وهذا تأكيد واضح للشرعية.

تعتبر التجربة الديمقراطية في دولة الكويت من أقدم وأرسخ التجارب الديمقراطية في منطقة الخليج حيث انتهجت الدولة الكويتية منذ نشأتها الأولى في القرن الثامن عشر نهجا شوريا يؤسس للعلاقة بين الحاكم والمحكوم على مرتكزات الديمقراطية نوعا ما، بحيث يضمن للمواطنين حق اختيار الحاكم ومبايعته ومساءلته في كل ما يتعلق بشؤون الحكم وإدارة البلاد وقد تجسد ذلك مؤسسياً من خلال أول مجلس تشريعي في البلاد عام 1938 والذي شكل نقطة انطلاق حقيقة نحو بناء مجتمع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ديمقراطي يقوم على تقسيم السلطات والمشاركة بالحكم وضمان توفير آليات المشاركة السياسية والرقابة التشريعية لتأتي لمرحلة استقلال دولة الكويت عام 1961 وإقرار دستور البلاد لتزيد من ترسيخ هذا النهج الديمقراطي من خلال العمل على بناء ديمقراطية دستورية.

وشهدت الساحة السياسية الكويتية منذ عهد ما قبل الاستقلال العديد من التيارات والاتجاهات السياسية التي كانت تمارس دورها على الساحة السياسية الكويتية بكل حرية مستفيدة من المناخ الديمقراطي الذي ساد دولة الكويت منذ عشرينات القرن الماضي فقد عرفت الساحة السياسية الكويتية عبر مختلف مراحل تطور الحياة السياسية في دولة الكويت أن تؤسس لحالة من الحراك الديمقراطي وأن تعزز الوعي السياسي للمواطن الكويتي (أسيري،2010: 56).

مما سبق يلاحظ أنه لا يمكن لتاريخ المسيرة البرلمانية في الكويت بيوم قيام المجلس التأسيسي أو انتخاب أول مجلس للأمة وإنما لابد من ملاحظة أن روح الديمقراطية الأصيلة في الشعب الكويتي قد انعكست على السلوك الذي يحكم الروابط والعلاقة بين الحاكم والمواطنين منذ نشأة الكويت حيث كانت العلاقة بين القيادة وأبناء الشعب علاقة الأسرة الواحدة التي تحكمها قيم وأواصر عربية عريقة. وحتى قبل أن تعرف المنطقة العربية التطبيق الديمقراطي بالصيغ والأشكال المألوفة فقد كانت الكويت مجبولة منذ تأسيسها على الشورى والواصل والتلاحم بين أفراد مجتمعها الصغير. كما يلاحظ أن اختلاف الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية بين دولة وأخرى بل وفي نفس الدولة بين وقت وآخر يؤدي إلى الاختلاف في تحديد طريقة ألانتخاب فليس هناك نظام انتخابي مثالي يصلح لكل زمان فكما أن هناك نظام جيد هناك نظام سيئ وكما أن هناك نظام نجح في بلد ما، في حين تعثر عند تطبيقه في بلد أخر ومنها فإن المسألة هي مسألة ملائمة وعدم ملائمة والمهم أن يكون النظام الانتخابي أقرب ما يكون إلى التمثيل الحقيقي للوطن والمواطنين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: دور دولة الكويت في ترسيخ مبادئ الديمقراطية

اعتمد المجتمع الكويتي على أنشطة اقتصادية مرتبطة بالبحر رسخت بدورها مهن تدور فيها فلكها السفر وبناء السفن وتملكها وتجارة اللؤلؤ وغيرها وكان النشاط الرئيس هو الغوص على اللؤلؤ وكانت الفئة التي تمتلك هذه الأنشطة هي الفئات المبادرة بالمطالبة بالإصلاح السياسي والاقتصادي حيث كانت أقدر الفئات على تقديم الدعم المالي للحاكم ونظامه السياسي من أجل قيامه بالدور المطلوب منه. بالإضافة إلى ذلك فأن الطبيعة التجارية لمجتمع الكويت قد خلقت توازنات سياسية واجتماعية ووضعت قيوداً على احتمالات الاستبداد بالسلطة (عبيد،31:2007).

فبعض التجار كانوا أكثر ثراء من الحكام أنفسهم ولذلك لديهم نفس القدرة على التأثير وكان الحاكم حريص على استشارتهم، لذلك قد مارسوا السلطة والحكم ليس عن طريق فرض القوة وبسط النفوذ ولكن بالترشيح والمبايعة ولم يكن مصدر قوتهم وتميزهم في الثراء هو أساس الاختيار بل كان لقدرتهم الإدارية والدبلوماسية الدور الكبر في مبايعتهم حكاما للبلاد. ولأن الإمارة كانت تواجه بعض المخاطر والتحديات الخارجية سواء من قبل بعض القبائل العربية أو من قبل الدولة العثمانية (غزوي،2000 :20).

اتسمت العلاقة بين الشعب الكويتي وحكامه على مر التاريخ بطبيعة خاصة لاحظها الكويتيون وغير الكويتيين فقد تميزت هذه العلاقة واختلفت عن نظيرتها في الكيانات المحيطة بها مما حدا ببعض الجغرافيين إلى أن يسجلوا هذه العلاقة المتميزة في خرائطهم فاستخدموا اسم (جمهورية الكويت) للدلالة على طبيعة النظام السياسي لهذا المجتمع هذه التسمية في الخريطة التي رسمها العالم الأماني كارل تير للجزيرة العربية عام 1818 وهذه الإشارة التاريخية تعزز طبيعة العلاقة الديمقراطية الخاصة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بين الكويتيين وحكامهما. لقد مرت الكويت خلال تاريخها بتطورات اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية عديدة ويمكن تقسيم التطور الفكري والثقافي لربطه بالمسيرة الديمقراطية في دولة الكويت إلى مرحلتين:

أولاً: مرحلة الانفتاح الفكري

شهدت هذه المرحلة انفتاحا كبيراً بعد الجمود الذي أصاب الحياة الثقافية والفكرية في المجتمع الكويتي منذ بداياته وحتى الحرب العالمية الأولى. حيث وفد إلى الكويت العديد من رجال الفكر والأدب والعلم من العرب وظهرت المجالس الأدبية (الديوانيات) التي كانت بمثابة مركز للإشعاع الفكري. فكانت الديوانيات تتداول أحاديث الفقه والأدب والشعر وغيرها ودعم ذلك قيام التعليم الأهلي المنظم بجهود بعض وجهاء الكويت حيث أنشأت المدرسة المباركية في عام 1911 ثم تلتها ولادة الجمعية الخيرية ذات الطابع الثقافي والإنساني ــ عام 1913 وأنشأت المدرسة الأحمدية عام 1921، وصدرت أول مجلة كويتية عام 1928 باسم (مجلة الكويت). وقد كان قيام الحركة الثقافية والفكرية بدعم مادي ومعنوي من وجهاء الكويت حيث تعد هذه الخطوات بمثابة الأساس الذي قام عليه التعليم الحديث في الكويت وظهرت كذلك الصحافة العربية والمحلية أيضا وأدت هذه العوامل مجتمعة إلى ظهور بدايات قوية لمرحلة اتسمت بالنضج في كافة جوانب الحياة الفكرية والاجتماعية بالكويت (النقيب، 1996: 45).

ثانياً: مرحلة النضج الفكري

بدأت هذه المرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث اكسب العامل الاقتصادي هذه المرحلة الكثير من الملامح التي تشير إلى نضج الحركة الفكرية مثل النمو المستمر في عدد المدارس لجميع مراحل التعليم المختلفة وما رافقها من تطوير في العملية التعليمية وإيفاد البعثات العلمية في كافة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التخصصات إلى جامعات عربية وأجنبية وكذلك انتشرت المنتديات الفكرية والدينية والمجلات والصحف وأسهمت هذه العوامل مجتمعة في دعم المسيرة الديمقراطية نتيجة معرفة الكويتيين بمفهوم الديمقراطية وأهميتها في الحياة مما دفع الكويتيين للعمل المتواصل من اجل تحقيق هذا الهدف ونتلمس ذلك من خلال مطالبتهم بتطبيق مبادئ الحكم المشترك من خلال مجلس الشورى ومجلس البلدية والمعارف والصحة والأوقاف والمجالس التشريعية إضافة إلى الممارسة الديمقراطية في جوانب الحياة الأخرى مما جعل الديمقراطية سمة للنظام الكويتي. وهكذا حصل الكويتيون على نظام الحكم الذي ارتضوه وكانت هذه هي اللبنة الأولى في صرح الديمقراطية في المجتمع الكويتي الصغير (العيسوي،2003: 33-34).

المبحث الثاني: التطور الدستوري في دولة الكويت

بعد أن حصلت الكويت على استقلالها في عهد الشيخ عبد الله السالم الصباح عام 1961، بدأت مرحلة سياسية جديدة إذ بدأ التمهيد لقيام نظام دستوري ديمقراطي يكفل لهم حقوقهم وحرياتهم ويكون لهم دور في المشاركة في الحكم وإدارة شؤون ألبلاد إذ صدر مرسوم أميري في 1961 بالدعوى لإجراء انتخابات عامة لمجلس تأسيسي يتولى إعداد دستور دائم للبلاد وبعد أن أنهى المجلس التأسيسي من وضع الدستور وبني نظام الحكم على المبادئ الديمقراطية المستوحاة من واقع الكويت وأهدافها. وبعدها تم رفع الدستور إلى الأمير وصادق عليه وأصدره في 11 نوفمبر 1962، ونشره في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ اجتماع مجلس الأمة على ألا يتأخر هذا الاجتماع عن شهر يناير سنة 1963.ويتناول المبحث الثاني التطور الدستوري في دولة الكويت من خلال المطلبين:-

المطلب الأول: مجلس الأمة.

المطلب الثاني:الحكومة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: مجلس الأمة

وصدر بعد ذلك قانون رقم 35 في عام1962 في شأن انتخاب أعضاء مجلس الأمة الكويتي وأجريت هذه الانتخابات عام 1963، وتطبيقاً لنص المادة (57) من الدستور والتي تقول" يعاد تشكيل الوزارة على النحو المبين بالمادة السابقة عند بدء كل فصل تشريعي لمجلس الأمة. وقدمت الوزارة التي شكلت وزارة وفقاً للأسس الدستورية الجديدة في 1963، وتعد هذه الوزارة الأولى في النظام البرلماني الكويتي (عبدالملك، 1997: 34).

يأخذ النظام الدستوري في الكويت بمبدأ الفصل بين السلطات مع تعاونها ولا يجوز لأي سلطة أن تتنازل عن كل أو بعض اختصاصاتها بحسب المادة (50) من الدستور الكويتي لعام 1962 والتي تقول "يقوم نظام الحكم على أساس فصل السلطات مع تعاونها وفقاً لأحكام الدستور ولا يجوز لأي سلطة منها النزول عن كل أو بعرض اختصاصها المنصوص عليه في هذا الدستور".

إن صراحة النص الدستوري تؤكد على توازن السلطات مع توافر أشكال الرقابة المتبادلة بينها، وتكون السلطات الدستورية في الكويت من السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية. يمارس الأمير السلطة التنفيذية ومجلس الوزراء، فالأمير هو رئيس الدولة وذاته مصونه لا تمس، ويتولى سلطاته بواسطة وزرائه الذي يعينهم بعد المشاورات التقليدية مع أعضاء مجلس الأمة (مقاطع،2008 :250).

وقد منح الدستور رئيس الدولة بالإضافة إلى تعيين رئيس وأعضاء مجلس الوزراء صلاحيات واختصاصات أهمها: حق اقتراح القوانين والتصديق عليها وإصدارها، وحق إصدار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مراسيم لها قوة القانون في حال عدم انعقاد مجلس الأمة بشرط عدم مخالفتها لأحكام الدستور (الجعيدي، 2011 :67).

تنص المادة (58) من الدستور الكويتي أنه على "رئيس مجلس الوزراء والوزراء مسؤولون بالتضامن أمام الأمير عن السياسة العامة للدولة، كما يسأل كل وزير أمامه عن أعمال وزارته". كما قضت المادة (102) لا يتولى رئيس مجلس الوزراء أي وزارة، ولا يطرح في مجلس الأمة موضوع الثقة به. أما الوزراء فلكل وزير مسؤول أمام مجلس الأمة عن أعمال وزارته ويجوز طرح الثقة به.

مما تقدم يلاحظ أن مسؤولية رئيس مجلس الوزراء والمسؤولية التضامنية لمجلس الوزراء تكون أمام الأمير وحده، أما مسؤولية الوزير الفردية فهي أمام مجلس الأمة، وهذا القيد الدستوري لا ينسجم مع المبادئ العامة للنظام البرلماني الذي يحدد مسؤولية الوزارة التضامنية أو الفردية أمام المجلس النيابي المنتخب المعبر عن إرادة الشعب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: الحكومة

وتتمثل أهمية الوزارة في النظام البرلماني الذي يتميز بالمركز الخاص للوزارة تجاه رئيس الدولة الذي يعينها من ناحية، وتجاه السلطة التشريعية التي تسأل أمامها من ناحية أخرى وهي الوسيط بين رئيس الدولة والبرلمان وهمزة الوصل بينهما (سالم، 2007: 1).

ونظراً للأهمية الخاصة التي تحتلها الوزارة في النظام البرلماني، فقد وصفت بحكومة الوزارة، اعترافاً بالمكانة التي تحتلها الوزارة في النظام البرلماني، فالوزارة تعد إحدى أهم مرتكزات النظام البرلماني، لأنها تجسد مبدأ السيادة الشعبية وفكرتها في أفضل صورها الممكنة. فالمبدأ الديمقراطي الذي يردد دائماً بعد أن أطلقه الرئيس الأمريكي إبراهيم لنوكلن وهو" حكم الشعب بواسطة الشعب لمصلحة الشعب" (مقاطع،2008: 258).

حيث أن الوزارة تشكل من بين أعضاء المجالس المنتخبة "البرلمان" بما يمكنها من تنفيذ برنامجها الذي انتخبت على أساسه من جهة، ويمكن بقية أعضاء البرلمان من مراقبتها ومحاسبتها على ضوء ذلك البرنامج من جهة أخرى. كما أن الوزارة تمثل بعداً شعبياً مهماً تعزيزاً لفكرة تداول السلطة، بعدها عمليه متحركة في تنوع الوزراء وتعدد الوزارات بما يثري تجربة الدولة سياسياً، ويدعم فكرة المنافسة في دعم جهود التنمية الوطنية، ترسيخاً لفكرة الدولة المستقرة أصولاً والمتنامية جهوداً وبرامج وسياسات، وفقاً للمتغيرات التي تلحقها استجابة لمتطلبات التطرق والظروف المستجدة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً (الجعيدي،2011: 67).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: تكوين السلطة التشريعية في دولة الكويت

تعد السلطة التشريعية السلطة التي تتولى وضع القواعد القانونية العامة والمجرده التي تنطيق على جميع الأفراد وتستند هذه السلطة إلى هيئة منتخبة من الشعب وهو البرلمان وتمارس هذه الهيئة سلطة تشريعية وفقا للقواعد المحددة بالدستور الذي يعتبر القانون الأعلى والأسمى للدولة وبجانب الأعمال التشريعية أسند لهذه الهيئة أعمال إضافية منها سلطة إقرار الموازنة العامة للدولة والمصادقة على المعاهدات ومراقبة السلطة التنفيذية وتعدد صور الهيئات التشريعية بتعدد واختلاف الأنظمة الدستورية التي تنشئها وتبين كيفية تكوينها وتنظيم عملها(الدبس، 2010: 282). ويتناول هذا المبحث تكوين السلطة التشريعية في دولة الكويت من خلال المطالب الثلاثة التالية:-

المطلب الأول: دور الأمير في السلطة التشريعية

المطلب الثاني: مجلس الأمة (تكوين مجلس الأمة)

المطلب الثالث: اختصاصات السلطة التشريعية في دولة الكويت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: دور الأمير في السلطة التشريعية

يباشر الأمير دوره في العملية التشريعية بواسطة وزرائه وذلك من خلال المراسيم والعملية التشريعية والتي تمر بالمراحل التالية (الجعيدي،2011، 34):-

- حق اقتراح القوانين: لقد أعطى الدستور الكويتي الحق للأمير في اقتراح القوانين على "أن الحق للأمير حق في اقتراح القوانين". فالأمير عندما يقترح أحد القوانين لا يباشر ذلك حقاً شخصياً بل له بصفته رئيس للسلطة التنفيذية، الأمر الذي يقتضي أن يباشر الأمير هذا الحق عن طريق المراسيم ويطلق على المشروع الذي تتقدم له الحكومة مشروع قانون فيما يطلق على المشروع الذي يتقدم له أحد أعضا مجلس الأمة اقتراح القانون.

- المناقشة والتصويت: حيث نص الدستور الكويتي على أن لا يصدر قانون إلا أقره مجلس الأمة وصدق عليه الأمير فكل عضو في مجلس الأمة يقوم بمناقشة مشروع قانون معين قبل أن يقترح تعديل بعض نصوصه كما أن له أن يقترح إضافة جديدة للمشروع وتبدأ مناقشة مشروعات القوانين بتلاوة المشروع الأصلي ومذكرة تفسيرية وتقرير اللجنة المختصة وما يتضمنه من تعديلات، ثم تعطى الكلمة لبحث المشروع بصورة عامة لمقرر اللجنة ولا يجوز لأي من الحكومة أو أعضاء المجلس الكلام في المبادئ العامة للمشروع من أكثر من مرتين إلا بإذن المجلس ولكل عضو حق اعتراض التعديل أو الحذف أو التجزئة في المواد فيما يعرض تعديلات. ويجب أن يقدم التعديل أو الحذف أو التجزئة في المواد فيما يعرض من تعديلات ويجب أن يقدم التعديل كتابة قبل الجلسة.

- حق الاعتراض: إن حق الاعتراض هو حق تنفيذي يمنح لرئيس السلطة التنفيذية لكي يظهر البرلمان المساوئ المترتبة على تنفيذ القانون المقترح، وللبرلمان الحرية في الأخذ برأي الرئيس أو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العدول عنه. وبذلك يكون حق الاعتراض حقق فيتو توقيفي لأنه يتعين على رئيس الدولة في حالة اعتراضه على مشروع القانون أن يرده إلى البرلمان لدراسته مرة ثانية، فإذا عاد الأخير وأقر المشروع مرة أخرى صدر القانون رغم اعتراض رئيس الدولة عليها (الطبطائي،2001: 34).

تنص المادة (66) من الدستور الكويتي على أن يكون طلب إعادة النظر في مشروع القانون بمرسوم مسبب، وعلى ذلك إذا لم يوافق الأمير على مشروع القانون الذي وافق عليه المجلس، فللأمير أن يعترض على المشروع طالباً من مجلس الأمة إعادة النظر فيه، ويكون الاعتراض بموسوم كافياً، ويلتزم المجلس بإعادة النظر في المشروع بناء على الأسباب الواردة في المرسوم فإذا أقره لمجلس ثانية بموافقة ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس صدق عليه الأمير وأصدره خلال ثلاثين يوما من إبلاغه إليه، فإن لم تتحقق هذه الأغلبية امتنع النظر فيه في دور الانعقاد نفسه. فإن لم تتحقق هذه الأغلبية امتنع النظر فيه في دور الانعقاد نفسه، فإذا عاد مجلس الأمة في دور انعقاد آخر إلى إقرار ذلك المشروع بأغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس صدق عليه الأمر وأصدره خلال ثلاثين يوماً من إبلاغه.

-حق التصديق: إن حق التصديق هو جزء من العملية التشريعية، فهو العمل الذي يعطى به رئيس الدولة الإقرار الضروري الذي لا يمكن أن يصبح القانون واجب النفاذ بدونهن وبذلك يعتبر التصديق عنصراً أساسياً في العملية التشريعية، بهذا يقصد بحق التصديق أن يكون لرئيس الدولة أن يوافق على التشريع فينفذ، أو يرفض فيقر نهائياً، وهو ما عدلت عنه الدساتير الحديثة وأخذت بما يسمى بحق الاعتراض التوفيقي. لهذا جاء الدستور الكويتي يقضي بأن للأمير حق التصديق على القوانين وحق التصديق هو إعلان من جانب الأمير بموافقته على مشروع القانون الذي أقره مجلس الأمة، وإذا لم يصدق الأمير على مشروع القانون خلال ثلاثين يوماً من تاريخ رفعه إليه من مجلس الأمة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يعتبر القانون مصدقاً عليه ويصدر إذا مضت المدة المقررة للإصدار دون أن يطلب رئيس الدولة إعادة نظره (الجعيدي،2011: 56).

- حق الإعتراض: يظهر حق الاعتراض في حالة عندما يعرض القانون على الأمير للتصديق عليه فيرى في بعض أحكام القانون ما يوجب الاعتراض عليه فيطلب من مجلس الأمة إعادة النظر في القانون ولقد تعرض الدستور لحق الاعتراض بنصه على أنه يكون طلب إعادة النظر في مشروع القانون بمرسوم مسبب فإذا أقره مجلس الأمة ثانية بموافقة ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس صدق عليه الأمير وأصدره خلال ثلاثين يوما من إبلاغه إليه.

- حق الإصدار للأمير وفقاً للدستور الكويتي على أن للأمير حق اقتراح القوانين وحق التصديق عليها وإصدارها حيث تكتمل عملية التشريع بتصديق الأمير على مشروع القانون، لكنه لا يكون قابلاً للتطبيق إلا بعد إصداره ونشره، فالإصدار من إجراءات السلطة التنفيذية اللازمة لوضع القانون موضع التطبيق.

- نشر القانون: هو أمر واجب على السلطة التنفيذية ويقصد به إعلام الأفراد بصدور قانون معين وتقوم السلطة التنفيذية بنشر القانون خلال أسبوعين من وقت الإصدار وذلك حتى لا تعمد السلطة التنفيذية عن طريق عدم نشر القانون أو تأخر نشره.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: مجلس الأمة (تكوين مجلس الأمة)

يتكون البرلمان الكويتي من مجلس واحد وهو مجلس الأمة ويتألف مجلس الأمة من نوعين من الأعضاء وهما:

النوع الأول: أعضاء تم تعينهم بمجلس الأمة وذلك ما نص الدستور الكويتي عليه وهو اعتبار الوزراء من غير المنتخبين بمجلس الأمة أعضاء في هذا المجلس بحكم وظائفهم (عبدالملك،1997 :479).

النوع الثاني: فهم الأعضاء الذين يأتون مجلس الأمة عن طريق الانتخاب السري المباشر (الجمل،1977: 43):

أولاً: الترشح

إن الترشيح لمجلس الأمة لا بد من أن يسلك المرشح طريقاً معيناً، وهو أن يقوم بتقديم طلب الترشيح كتابة إلى مخفر الشرطة بمقر الدائرة الانتخابية خلال ساعات العمل اليومي خلال العشرة أيام التالية لنشر المرسوم بالدعوة للانتخاب ويجب على كل من يريد ترشيح نفسه أم يدفع مبلغ خمسين دينار كمرسوم مشاركة في الإنتخابات البرلمانية في مسترده.

ثانياً: الانتخاب

فقد نص الدستور الكويتي على أن مجلس الأمة يتألف من خمسين عضواً ينتخبون عن طريق الانتخاب العام، ولكن قانون الانتخاب اشترط مجموعة من الشروط يجب توافرها في العضو:-

-شرط الجنسية: وذلك بأن يكون العضو كويتي الجنسية ويمنع المتجنس من حق الترشيح في مجلس الأمة أو التعيين في أي هيئة نيابية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-أن لا يكون من أعضاء الأسرة الحاكمة فأعضاء الأسرة الحاكمة ليس لهم الحق في الترشيح.

-أن لا يكون المرشح من رجال القضاء أو النيابة العامة أو رئيساً للجنة من لجان الناخبين أو عضواً فيها.

-إجادة اللغة العربية كتابة وقراءة أي الإجادة العامة بالأصول والقواعد العامة للغة العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: اختصاصات السلطة التشريعية في دولة الكويت

إن حق اقتراح القوانين مقرر في الأصل لكل عضو من أعضا المجلس وهو حق مشترك يتمتع به أعضاء مجلس الأمة، كما تتمتع به الحكومة وتضع اللائحة الداخلية لمجلس الأمة قيداً على عدد الأعضاء الذين يمكن أن يتقدموا باقتراح قانون معين فلا يجوز أن يوقع الاقتراح بقانون أكثر من خمسة أعضاء، ويرجع ذلك إلى منع التكتل بين أعضاء المجلس لمساندة اقتراح معين وبأغلبية كبيرة تنتهي بإقراره قبل التصويت عليه. ويحيل الرئيس الاقتراح إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لإبداء الرأي في فكرته (الباز، 2009 :45).

ولوضعه في الصيغة القانونية في حالة الموافقة وكل مشروع قانون اقترحه أحد الأعضاء ورفضه مجلس الأمة لا يجوز لأحد من الأعضاء تقديمه ثانية في دور الانعقاد ذاته، والاقتراح المقدم من الحكومة يسمى مشروع قانون، والذي يقدم من أعضاء المجلس يسمى اقتراحاً بقانون والمشاريع بقوانين يفترض فيها أن الأجهزة الحكومية قد درستها بشكل أوفى وأعمق من مثيلاتها المقدمة من الأعضاء ووضعتها في الصيغة القانونية المناسبة. أما الاقتراح بقوانين المقدمة من الأعضاء فتحال إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لفحصها وإبداء الرأي في فكرتها ووضعها في صيغة قانونية قبل إحالتها إلى اللجان المختصة (العازمي،2010 :47).

حدود سلطة التشريع جعل المجلس نطاق القانون غير محدد بإتباعه الأسلوب التقليدي في رسم العلاقة بين القانون واللائحة لأن هناك مجالات لا يمكن أن تنظم إلا بقانون، ومجالات أخرى يمكن للسلطة التنفيذية أن تنظمها عن طريق اللوائح.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دور المجلس في العملية التشريعية: يقوم مجلس الأمة بحق اقتراح القوانين ومناقشتها وإقراراها والاعتراض عليها من قبل رئيس الدولة، وأخيراً سلطة المجلس تجاه المراسيم بقوانين تصدر في غيبته.

ويتضح مما سبق اتساع سلطة مجلس الأمة في التشريع القانوني وهذا لا يمنع مجلس الأمة أن يصدر قانون سبق للسلطة التنفيذية أن أصدرت لوائح لتنظم موضوع معين وإذا كانت هذه اللوائح تعارض القانون وجب على السلطة التنفيذية التقدي بما جاء في القانون.

المبحث الرابع: تأثير التيارات والقوى السياسية على النظام السياسي الكويتي

تعتبر منظمات المجتمع المدني الركيزة الأولى لبلورة الأفكار والطروحات والرؤى السياسية والتي لها دور بارز في قيام تنظيمات فكرية وسياسية ودينية في البلاد، وتوجد في الكويت العشرات من جمعيات النفع العام ذات الاهتمامات المختلفة، ويدل وجود هذه التنظيمات على أسبقية الكويت في إرساء تجربة ديمقراطية راسخة ذات سمات خاصة تختلف عن مثيلاتها من الدول الواقعة في الإقليم الجغرافي نفسه، كانت بداياتها في العشرينات والثلاثينات من القرن الماضي من خلال أندية أدبية وثقافية وتعليمية أثرت في حياة الناس وفي العمل التطوعي والنضج السياسي، وكان لهذه الأندية والجمعيات نصيب الأسد في نشأة مؤسسات المجتمع المدني التي غدت لتشكل اللبنات الأولى للتطور الفكري والسياسي في البلاد، والتي أثرت بدورها على قيام التنظيمات والتيارات السياسية لاحقاً (النجار، 2004، 41-42).

بدأ النشاط السياسي مع الطفرة النفطية وموجة الاستقلال والحكم الوطني وتمحور بداية في الأنشطة السياسية ذات الأفكار القومية والعربية، وكان قوامها المتعلمون والمثقفون والنخبة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصادية الكويتية إضافة إلى الوافدين العرب. وكان يجمعهم في بداية الخمسينات النادي الثقافي القومي، كما بدأت الجماعات الإسلامية نشاطها من خلال جمعية الإرشاد القومي (الخالدي، 1999: 34-37).

تعتبر التنظيمات السياسية إحدى الأدوات المهمة لتفعيل الديمقراطية وتنظيم المشاركة السياسية في الحياة العامة، إذ تلعب هذه المؤسسات شبه الرسمية دوراً مكملاً لدور مؤسسات الدولة وتمثل ركناً أساسياً من أركان المجتمع المدني المعاصر كما أنها تعبر عن الرأي الشعبي وتعبئ الجماهير للأنشطة السياسية المختلفة. نشأت خلال مسيرة الكويت تيارات وكتل عدة بعضها ذو طابع ديني والأخر ذو طابع اقتصادي أو سياسي أو مذهبي أو قبلي. ويعكس وجود التنظيمات السياسية الحيوية السياسية التي يتمتع بها الكويتيون وإجمالاً. وبعد تحرير الكويت من الاحتلال العراقي 1991 ظهرت مجموعات متنوعة من التنظيمات والتجمعات السياسية بصورة علنية حيث مثل ذلك نقلة نوعية لعمل وأساليب التيارات السياسية في التعامل مع القضايا المجتمعية. واستفادت هذه التجمعات من هامش الحرية السياسية في الكويت وسماح الحكومة لأنشطة هذه التنظيمات بالعمل في الحياة السياسية. (أسيري،2012: 175)، ويتناول المبحث الرابع تأثير التيارات والقوى السياسية على النظام السياسي الكويتي من خلال المطالب الثلاثة التالية:

المطلب الأول: التنظيمات الإسلامية

المطلب الثاني: التيارات اليسارية

المطلب الثالث: التيار القومي العربي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: التنظيمات الإسلامية

شهدت الكويت في مرحلة ما بعد الاستقلال نشاطاً واضحاً للقوى السياسية الإسلامية وخصوصاً منذ منتصف القرن الماضي مع ظهور حركة الإخوان المسلمين، وصول العديد من الشخصيات الفكرية الإسلامية إلى الكويت بعد أن ساد جو من الانفتاح السياسي والفكري في البلاد ومن أهم التنظيمات الإسلامية في الكويت في تلك الفترة (عبدالمحسن، 2004: 264-265):-

أولاً: جمعية الإرشاد الإسلامي

نشأت الجمعية كمؤسسة خيرية عام (1952) لمساعدة ذوي الحاجة وهي التنظيم الوحيد والمعترف به من قبل دائرة الشؤون الاجتماعية والعمل عام 1952 كجمعية خيرية مدعوة لنشر الثقافة الإسلامية. يعود الفضل لتأسيس الجمعية إلى الشيخ يوسف بن عيسي القناعي. ومن خلال الجمعية تم إنشاء حركة الأخوان المسلمين وكان أول مراقب عام لها عبد العزيز العلي المطوع ، قانون الجمعية يدعو إلى عدم التدخل في الشؤون السياسية. إلا أنه وبفضل التنظيمات السرية داخل الجمعية تم تكوين الخلايا السرية التي وذلك مع توافد أعضاء جماعة الأخوان المسلمين في مصر والدول العربية الأخرى للعمل في الكويت (أسيري،2012: 177).

أمتد نشاط الجمعية إلى المدارس الحكومية لنشر ثقافتهم وكان حضورهم واضح بمدرسة ثانوية الشويخ وذلك لوجود المدرسين العرب والعديد من الطلبة من الدول العربية و كان أحمد الدعيج المسؤول عن تجميع الطلبة. بعد عودة الأندية الثقافية بعد أن استلم الشيخ عبدالله السالم تم تغيير أسم الجمعية إلى جمعية الإصلاح الاجتماعي في ديوانيه فهد الخالد و تولى رئاستها يوسف النفيسي ومن ثم يوسف الحجى و بعدها عبدالله العلي المطوع عضو اللجنة التنفيذية لجماعة الأخوان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دولياً ورئيسها الحالي حمود حمد الرومي. تعتبر جمعية الإصلاح الاجتماعي من التنظيمات الجيدة وذلك لقدرتها علي اقتناص الفرص. وذلك بعد سقوط الحركات القومية بعد انحسار حركة الأخوان في فترة الخمسينات والستينات من القرن الماضي. كذلك يرجع لها الفضل بتأسيس جمعية إحياء التراث التي كان من مؤسسيها أعضاء بالجمعية كجاسم العون و خالد السلطان عضو اللجنة الثقافية بجمعية الإصلاح الاجتماعي (النفيسي، 1995: 49-50).

ثانياً: التحالف الإسلامي الوطني

تأسس عام1980 بعد سيطرة تامة للتيار التقليدي والوجهاء والتجار الشيعة على الساحة السياسية والاجتماعية والبرلمانية في الكويت لفترات طويلة، استطاع مجموعة من الشباب تنظيم أنفسهم في العمل الاجتماعي فور حصولهم على الهيئة الإدارية في جمعية الثقافة الاجتماعية. ومن ثم خوضهم لغمار العمل السياسي لأول مرة من خلال انتخابات المجلس البلدي 1980 حيث استطاع أحد كوادر الجمعية الحصول على عضوية المجلس، ثم انتخابات مجلس الأمة 1981 حيث حصل ثلاثة أعضاء من تيار جمعية الثقافة الاجتماعية على عضوية مجلس الأمة. واتسمت فترة الثمانينات حصول انشقاقات ضمن صفوف العاملين في جمعية الثقافة الاجتماعية لأسباب فكرية وتنظيمية.

يتبنى التحالف رؤية إسلامية للعمل الوطني مؤكدا في الوقت نفسه على التمسك الكامل بدستور البلاد، ويتميز التحالف عن بقية التيارات الإسلامية بتأييده للحقوق السياسية للمرأة علاوة على تأييده تعديل المادة الثانية من الدستور يجعل الإسلام المصدر الرئيسي والوحيد للتشريع على خلفية رؤيتها مدارس الفقه الإسلامي وبخاصة في قضايا الفقه السياسي. ويركز التحالف على أهمية إيجاد البيئة المنسبة لتوفير تكافؤ الفرص بين المواطنين ومساواتهم حقوقاً وواجبات. وعلى مستوى الهيكل التنظيم يتشكل التحالف من أمين عام ونائب الأمين العام ومجلس الشورى ولجان المناطق. وفي انتخابات 2006

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقد نجح اثنان من التحالف الإسلامي الوطني في الوصول إلى عضوية مجلس الأمة (المديرس، 2001: 3).

وفي انتخابات 2008 يعود اسم الائتلاف الإسلامي الوطني للظهور مرة أخرى ولكن عبر إطار تنظيمي تنسيقي لمجموعة من التيارات الإسلامية الشيعية التحالف الإسلامي الوطني تجمع الأمة. وفي انتخابات 2009 خاض الائتلاف الانتخابات ففاز بعضوية المجلس تجمع الميثاق الوطني. أما في انتخابات 2012 فقد خاضت التيارات والمجموعات الشيعية الانتخابات بصفة مستقلة بعيدا عن إطار الائتلاف الإسلامي الوطني. حيث استطاع مرشحوا التحالف الإسلامي الوطني من الوصول إلى مجلس الأمة (أسيري،2012: 176):-

ثالثاً: حركة التوافق الوطني الإسلامية

تعتبر حركة التوافق إحدى التنظيمات السياسية نشأة، فقد أعلن عن قيامها في يناير 2003 على أثر انشقاق مع تيار الجمعية الثقافية الاجتماعية والتحالف الإسلامي الوطني. ويتبنى نظرية ولاية الفقيه وتنطلق رسالة الحركة على لعمل التوافق مع مختلف التجمعات في المجتمع الكويتي وتهدف الحركة إلى تبني مجموعة من القضايا ذات الصبغة الوطنية أو الإسلامية منها تعزيز العمل المشترك الوطني بين القوى السياسية والاجتماعية في المجتمع الكويتي. ومساندة وتعزيز دور المرأة في تحمل المسؤولية تجاه المجتمع والتعددية السياسية من خلال إشهار الأحزاب السياسية، وتضم الحركة خمس نساء ضمن مجلس الشورى وتسعى الحركة إلى تطوير علاقات مع التوافق مع القوى الإسلامية السنية والقوى الوطنية، بهدف تفعيل السمات والخصائص المشتركة بينهم وبين هذه القوى(عبدالمحسن، 2004: 270):-

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: التيارات اليسارية

ساهم التنوع الثقافي والسياسي الذي كانت تحتويه الكويت من الشباب العربي من مختلف الدول في السماح بانتشار بعض الأفكار الشيوعية في الساحة السياسية الكويتية وخصوصاً في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي في ظل وجود طبقة عاملة عربية كبيرة في الكويت. وظهور العديد من النقابات العمالية التي سعت إلى حماية حقوق العاملين من العرب وغيرهم وتشجيعهم على اعتناق الأفكار اليسارية، كما ساهم تبني حزب البعث العربي للنهج الاشتراكي في زيادة انتشار الفكر اليساري وتبنيه في الكويت. ومن أهم التنظيمات اليسارية في الكويت (المديرس،2000 :96):-

أولاً: حزب البعث العربي الاشتراكي

ظهر حزب البعث العربي الاشتراكي في الكويت عام1951 عندما توافد إلى الكويت عددا من المهاجرين العرب للعمل بعد تدفق الثروة النفطية وحمل هؤلاء تجربتهم الحزبية والتنظيمية إلى الكويت. وكان من أبرزهم ناجي علوش من فلسطين، وعبد الوهاب الكيالي من الأمين العام السابق لجبهة التحرير العربية التي تمثل نجاح حزب البعث العراقي في فلسطين، وقام هؤلاء على إنشاء حزب البعث العربي الاشتراكي في الكويت. وتركز نشاطه بداية على العمال العرب الوافدين والطلاب العاملين في الدوائر الحكومية، ونجحوا بتشكيل منظمة بعثية في الكويت (المديرس، 1994: 3).

و ظل نشاط حزب البعث محدداً في الساحة السياسية الكويتية نتيجة لعدة عوامل أدت إلى انحسار وعدم شعبية هذا الحزب في الكويت، وهذه العوامل تمثلت، بغياب القيادات الكويتية ذات الثقل والتأثير الجماهيري مثلما كأن أحمد الخطيب في حركة القوميين العرب حيث كانت قيادة حزب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البعث في الكويت معظمها من الوافدين العرب. ومن العوامل أيضاً الصراع الذي تفجر بين عبد الناصر وحزب البعث والمتعلق بالجمهورية العربية المتحدة حيث انعكس هذا الصراع على حزب البعث في الكويت خاصة وأن الشارع الكويتي في ذلك الوقت كان معظمه لعبد الناصر. كما أن الشعارات التي رفعها حزب البعث والتي تدعو إلى الاشتراكية وصراع الطبقي مما أدى إلى تفضيل بعض الكويتيين حركة القوميين العرب والتي تدعو شعاراتها إلى الوحدة العربية وتحرير فلسطين على حزب البعث ساهمت في انحصار نشاط البعث(الخالدي، 1999: 40).

ثانياً: الشيوعيون

دخلت الأفكار الماركسية اللينينية في الكويت عن طريق العمال والمثقفين العرب والأجانب الذين تدفقوا إلى الكويت في أواخر الأربعينيات من القرن الماضي مع تدفق الثروة النفطية ، حيث جاءت الهجرة من أجل العمل في قطاعات الخدمات والتشييد والبناء. وكان من بين هؤلاء الوافدين من ينتمي إلى الحزب الشيوعي العراقي والحزب الشيوع الإيراني والحزب الشيوعي الهندي الذي كان يضم العديد من العمال الهنود. وقد حمل هؤلاء معهم تجاربهم الحزبية وانتشرت خلايا الأحزاب الشيوعية في القطاع النفطي والمعاهد التعليمية (أسيري،2012: 175).

وتأسست العصبة الديمقراطية الكويتية في عام 1954 وكان أول حزب شيوعي سري في الكويت، وكان لها نشرة خاصة باسم "راية الشعب الكويتي". تطبع توزعاً وتنوعاً سراً وتنتشر مواقف العصبة والأعضاء المنتمين لها، والذين كان من أبرزهم يوسف إبراهيم الغانم، والذين حددوا الهدف من العصبة بأنه عبارة عن مشروع حوار بين الشعب والسلطة تكون فيه كلمة الفصل للشعب وفتحت في سبيل ذلك أبواب العضوية أمام جميع الكويتيين ممن وصفتهم العصبة بالسعي لخدمة البلد وبالولاء للوطن. وطرحت العصبة برنامجها الليبرالي الذي دعا إلى إعلان الدستور وإقامة الحكم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البرلماني ومواجهة النفوذ البريطاني وإعلان الاستقلال والقضاء على الفساد والفوضى في الإدارة الحكومية، وانتقاد سياسة الشركات النفطية الأجنبية ، وتحكم الخبراء البريطانيين في شؤون البلاد (الزيدي، 2001: 11).

كما عمل الشيوعيون الكويتيين على تأسيس "الإتحاد العمالي" عام 1953، كما شاركوا في العام نفسه في المؤتمر الثالث لاتحاد العمال العالمي الموالي للإتحاد السوفييتي الذي أقيم في فيينا في النمسا، وكذلك في المؤتمر الرابع الذي عقد في بوخارست عام1954، كما نشط العديد من الشيوعيين الذين درسوا في الخارج لتشكيل "اتحاد موظفي الحكومة" (الغزالي،2007: 56).

نرى أن التنظيمات السياسية وعلى الدوام بقيت تعلن عن نفسها بشكل واضح وكذلك تعلن عن انتمائها وبرامجها السياسية دون أي معوقات من جانب الحكومة ومن دون أي معوقات قانونية تمنعها من المشاركة في الانتخابات أو النشاطات السياسية المختلفة في البلاد، فقد تعاملت السلطة مع هذه التنظيمات من واقع الاعتراف بالدور الأساسي لها في العملية السياسية ويتضح ذلك من خلال فسح الحكومة المجال للعديد من الشخصيات السياسية التي تنتمي لها التنظيمات للمشاركة في صنع السياسة العامة للدولة سواء من خلال دورهم في مجلس الأمة أو من خلال مشاركتهم في الحكومة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: التيار القومي العربي

عرفت الكويت نشاطاً واضحاً للتيارات السياسية القومية منذ نشأتها الحديثة في بداية العشرينات من القرن الماضي وأظهر الشعب الكويتي دوماً انتماءه وارتباطه بقضايا أمته وخصوصاً في ظل الأزمات الكبيرة التي عاشتها الأمة العربية في منتصف القرن الماضي وظهور العديد من حركات التحرر القومي في معظم الدول العربية والتي وجدت في الكويت المستقرة نسبياً والتي تحوي أعداداً كبيرة من المواطنين العرب العاملين فيها بيئة خصبة للعمل القومي ودعمها سياسياً ومادياً. ومن أشهر التنظيمات السياسية القومية التي عرفتها الكويت في مرحلة ما قبل الاستقلال (أسيري،2012: 45):

أولاً: جمعية اتحاد عرب الخليج

بعد انهيار الحركة الإصلاحية في الكويت والبحرين ودبي عام 1938م واعتقال قادة الحركة وهروب البعض الأخر إلى بعض البلدان المجاور، تداعى عدد من هؤلاء إلى تشكيل جمعية اتحاد عرب الخليج " عام 1939 في البصرة بمساعدة الحكومة العراقية وكان الغرض الأساسي من تأسيس هذه الجمعية هو إظهار معاناة أبناء هذه البلدان من قبل الاستعمار البريطاني والمطالبة بحق تحرير مصير الشعب العربي في منطقة الخليج العربي، والمطالبة بأن يشارك أبناء هذه البلدان في الحكم من خلال الإصلاح السياسي (الرميحي،1975: 35- 34).

وكان من أبرز أعضاء هذه الجمعية من الكويتيين عبدالله الصقر ومحمد البراك، وكان للبراك نشاطات سياسية وقومية مشهودة في تلك الفترة. ومن أبرز نشاطات الجمعية القيام بالدعاية ضد دول الحلفاء في الحرب العالمية الثانية وتأسيس مكتب أطلق عليه " مكتب الدعاية والنشر في الخليج

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العربي" يتولى نشر أخبار ونشاط الجمعية بعد فترة طويلة نتيجة انشغال العالم بالحرب العالمية الثانية وتقلص الدعم الإعلامي للجمعية وافتقارها إلى البرنامج السياسي والتنظيم الحزبي (المديرس، 2001: 20).

ثانياً: حركة القوميين العرب

ظهرت حركة القوميين العرب في مطلع الخمسينات القرن الماضي في أروقة الجامعة الأمريكية في بيروت بين الطلاب الذين تأثروا بمحاضرات الدكتور قسطنطين، زريق، وأفكاره ومفاهيمه القومية التي أكد فيها ضرورة الوحدة ومواجهة الخطر الصهيوني ودور النخبة العربية في عملية التغيير في المجتمع العربي. ومن أبرز هؤلاء الطلاب الفلسطيني جورج حبش، والعراقي هاني الهندي، والكويتي أحمد الخطيب وانتشرت فروع الحركة في عدة عواصم عربية، ومنها بالطبع العواصم الخليجية، كما لقيت الحركة وضعاً أفضل ملائمة في الكويت بخاصة حيث تهيأت الظروف لانتشارها مع ظهور النخبة التجارية وعودة الطلاب الدارسين في الجامعات العربية وفي مقدمتهم – كما ذكر - أحمد الخطيب، بعد أن تخرج من الجامعة الأمريكية في بيروت عام 1952، ونقل نشاطه إلى الكويت. وقد تمت الإفادة من عودة أحمد الخطيب إلى الكويت والخليج العربي لنقل نشاطات حركة القوميين العرب إليها، بعد أن كرَّس نفسه لخدمة الحركة وامتد نشاطه إلى صفوف الطلاب والتجار والوافدين العرب (الزيدي، 2000: 180).

ونجح أحمد الخطيب في تشكيل أول خلايا " الحركة " في الكويت، عندما استثمر حالة الانفراج الديمقراطي الذي ساد الكويت في مرحلة الخمسينات من القرن الماضي خصوصاً بعدما أصبح الشيخ عبدالله السالم الصباح أميراً على الكويت عام 1950، والذي أتبع سياسة لليبرالية حيث شهدت فترة حكمه ظهور عدد من المجلات والجرائد والأندية الرياضية والثقافية والروابط الشعبية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فبلغ عددها أكثر من عشرين مجلة وجريده وانتشرت جهود القوميين العرب الثقافية في هذا المجال، فظهرت " مجلة الإيمان "، وجريدة " صدى الأيمان وجريدة "الفجر" التي ساهمت في خلق قاعدة جماهيرية عريضة لها في الكويت. كما عملت "حركة القوميين العرب" على نشر أيديولوجيتها من خلال تأسيس عدد من الأندية مثل " النادي الأهلي و " النادي الثقافي القومي " الذي أصبح مركزاً لتجمع الحركة (اسيري،2012: 13).

أما على صعيد السياسة الداخلية الكويتية فيعتبر تنظيم " حركة القوميين العرب في الكويت التنظيم الأساسي الذي كان له دور كبير في المطالبة بإشراك الشعب في اتخاذ القرار السياسي، حيث قادت الحركة حملة المطالبة من أجل وضع دستور للبلاد وتأسيس مجلس تشريعي منتخب من قبل الشعب. ففي عام 1954 ترأس أحمد الخطيب وفد ممثلي الأندية الكويتية الذي قدم عريضة تحمل توقيعات الشعب الكويتي التي تحوي المطالب بتأسيس مجلس مشترك للبلدية والمعارف والصحة والأوقاف، وقد قابل الوفد الشيخ عبدالله السالم الذي وعدهم بأن يبحث الأمر ولكنه لم يستجب لهذه المطالب وأعلن عن تشكيل " الهيئة التنفيذية العليا " المكونة من الشيوخ (المديرس، 1994: 14).

وعلى أثر ذلك دعت حركة القوميين العرب من خلال الأندية إلى اجتماع جماهيري لانتخاب "الهيئة التنفيذية الأهلية " التي تتكون من 27 شخصاً، والتي من مهامها التحضير للدستور وإجراء انتخابات المجلس التشريعي وتخوفت السلطة من هذه الدعوة وهددت بفض هذا الاجتماع بالقوة عن طريق وفد مكون من مدير دائرة المعارف عبد العزيز حسين ورئيس قسم الشؤون الاجتماعية حمد الرجيب مع ممثلي الأندية وفي نفس الوقت قامت السلطات بإغلاق جميع الصحف والمجلات وسحب امتيازاتها تحت ذريعة قانون الصحافة، مما اضطرت الحركة للجوء إلى أسلوب توزيع المنشورات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السرية إلى إطلاق الحريات العامة ووقف ممارسات السلطة غير الديمقراطية (الغزالي، 2007 :67).

ثالثاً: نادي الخريجين

تأسس هذا النادي من قبل نخبة من الشباب الكويتي عام 1955 من أبرزهم أحمد الخطيب، وأحمد قاسم، وخالد الخرافي، وعبد الوهاب محمد، ومرزوق خالد الغانم، وقد اقتصرت عضويته على خريجي الجامعات فقط وحدد أهدافه في إلغاء الحماية البريطانية على الكويت ومواجهة المشكلات الداخلية والخارجية للبلاد ورفع المستوى المعيشي للمواطنين، وقيام الكويت بمسؤوليتها القومية. وأثناء العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 دعا النادي إلى الإضراب العام في البلاد ومقاطعة البضائع البريطانية والفرنسية والسفن والبواخر التي تحمل علمي الدولتين، وتعبئة المتطوعين للقتال في الجبهة إلى جانب أشقائهم المصريين. وعمل أعضاؤه في إطار الشباب القومي وتجمعاتهم في الكويت، وسيطر أعضاء حركة القوميين العرب على نشاطات النادي. واهتم النادي في بداية تأسيسه بالقضايا الداخلية، ثم تطورت أفكاره للمطالبة بالقضايا العربية، وعبر عن ذلك من خلال مجلة " الفجر" التي تصدت لقضايا الديمقراطية والتعددية وحرية الانتخاب، ونشرت مقالاتهم بتأييد القضايا العربية في مصر وفلسطين والعراق، وهاجمت معاهدة الحماية البريطانية على الكويت وانتقدت الأوضاع القائمة، وسياسة الحكومة الخارجية، وتعاطفت مع جمال عبد الناصر وسياسته القومية(الزيدي، 2000: 212).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

التعددية السياسية في دولة الكويت

تعد الأحزاب السياسية من أهم مؤسسات المجتمع المدني حيث أن المجتمع المدني هو عبارة عن مجموعة من المؤسسات والمنظمات المدنية غير الحكومية التي يعبر بها المجتمع الحديث عن نفسه وعن مطالبه وأهدافه وغاياته، وبحيث يكون قادراً على الدفاع عن نفسه في مواجهة المجتمع السياسي المتمثل في الدولة (بدران، 2010: 158).

تحتل الأحزاب السياسية أهمية بالغة فهي ضرورة تقتضي بها طبيعة الأنظمة الديمقراطية حيث أنها تساعد على تكوين الثقافة العامة لدى الشعب وتبين لهم أهم الأهداف والمكاسب التي تؤدي إلى حياة هادئة، حيث تؤكد التجارب الديمقرايطة المختلفة على وجود علاقة وثيقة بين الحياة الديمقراطية والتعددية الحزبية، حيث لا ديقمراطية حقيقية بدون اختلاف بالإتجاهات السياسية وبدون أحزاب سياسية تنظم هذا الاختلاف، فغياب التعدد السياسي والحزبي دليل على عدم ديمقراطية النظام السياسي. والديمقراطية من حيث المظهر العام هي إطار عام تعمل ضمنه مجموعة من الأحزاب السياسية بهدف الوصول إلى الحكم أو المشاركة فيه، وهذا هو أساس الديمقراطية سواء سميت ديمقراطية غربية، ديمقراطية ليبرالية، ديمقراطية تعددية (مصالحة، 1999: 14).

تمثل التعددية الحزبية ركناً أساسياً لا غنى عنه لبناء الأنظمة الديمقراطية، فلا حرية ولا ديمقراطية ولا تنمية سياسية في أي مجتمع كان، إلا بوجود أحزاب سياسية، فالأحزاب السياسية هي الوسيلة الأنجع لتفعيل المشاركة السياسية لدى أفراد المجتمع وتجنيبهم الشعور بالعزلة والإغتراب السياسي داخل أوطانهم، وبذلك فإن التعددية الحزبية ووجود الأحزاب السياسية هو دليل حيوية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجتمع وصحة توجهه نحو التطور والتقدم، وبناء دولة عصرية يسودها النظام والقانون وصولاً لمجتمع مدني متطور.(Patricia,2001:10).

ومن هنا أصبح وجود الأحزاب السياسية في الدولة ومدى التنافس السلمي بينها دليل على فعالية الحراك الديمقراطي داخل الدولة، ومدى نجاح التعددية في تحقيق الهدف المرجو منها في العملية السياسية داخل المجتمع. فمهما امتلكت الدولة من أسس ومقومات الحياة الديمقراطية، تبقى هذه الديمقراطية منقوصة إلى حد كبير إذا لم تتضمن نوعاً من التفاعل السياسي بين اتجاهات وتيارات وأيدلوجيات مختلفة تمثلها مجموعة من الأحزاب السياسية التي تعمل بشكل علني وشامل ومتوافق مع الأسس الدستورية للدولة، بحيث يؤدي التنافس الحزبي في النهاية إلى ترسيخ مبدأ حق الاختلاف واحترام الرأي الآخر في المجتمع.

\

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: مضمون الأحزاب السياسية

يرتبط مفهوم الأحزاب السياسية بالأهداف والغايات التي دعت إلى نشأتها، والتي يعتبر من أهمها الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها، وهو الأمر الذي استقرت عليه بعض الجماعات منذ نشوء الخلافات السياسية على السلطة، والذي يمتد إلى ما قبل القرن التاسع عشر والذي شهد نشوءاً حقيقياً للأحزاب السياسية. ويتناول المبحث الأول مضمون الأحزاب السياسية من خلال المطلبين التاليين وهما:-

المطلب الأول: مفهوم الأحزاب السياسية

المطلب الثاني: وظائف الأحزاب السياسية

المطلب الأول: مفهوم الأحزاب السياسية

اختلفت وتعددت تعريفات الأحزاب السياسية باختلاف أهميتها وأهدافها والغاية التي أنشأت لتحقيقها إذ يعرفها البعض انطلاقاً من أهميتها الأيديولوجية، أو الاشتراك في وجهات النظر بين أعضاء الحزب باعتبارها اجتماع عدد من الناس يعتقدون العقيدة السياسية نفسه (مجلس النواب البناني، 2006: 10).

وينطلق البعض في تعريفه للأحزاب من حيث تحليل عقائده ومبادئه أن الحزب السياسي هو" اجتماع أشخاص يعتقدون العقيدة السياسية نفسها" (الكيالي، 1990: 310).

مما سبق يلاحظ أن هذا التعريف اعتمد على الاشتراك في وجهات النظر بين أعضاء الحزب بما يتعلق بالمفاهيم السياسية وبمراقبة مجرى الحياة السياسية، وبالتالي يلخص إلى أن الحزب هو اجتماع من الناس يتبنون أو ينادون بمذهب سياسي واحد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن هنا أجمعت الكثير من التعريفات على أن الحزب هو " عبارة عن مجموعة من الأفراد الذين يشتركون بنفس الأفكار حول العديد من المواضيع ومتفقون على كيفية صنع قيادة سياسة تقود البلاد بأحسن طريقة ممكنة (Patricia,2001:13) . وفي ذات الاتجاه تم تعريف الحزب السياسي بأنه: " مجموعة من الناس ذوي الاتجاه الواحد والنظرة المتماثلة والمبادئ المشتركة يحاولون أن يحققوا الأهداف التي يؤمنون بها، وهم يرتبطون ببعضهم وفقا لقاعدة أو قواعد تنظيمية مقبولة من جانبهم تحدد علاقتهم وأسلوبهم ووسائلهم في العمل " (الكيالي، 1990: 328).

مما سبق يرى الباحث أن مثل هذا الاتجاه في تعريف الحزب أنه لا يغطي الصفات الكاملة للحزب السياسي وكذلك الإلمام بجميع عناصره الأساسية وبالتالي تكون أقرب إلى تشكيل نوادي اجتماعية من كونها حزب سياسي.

وفي المقابل، ذهب البعض إلى تعريف الحزب السياسي باعتباره تعبير سياسي عن الطبقات الاجتماعية، وهو المنظور الماركسي للحزب السياسي، إذ قيل هنا أن التحزب السياسي هو:" التعبير المنظم عن طبقة اجتماعية، فهو طليعة الطبقات الكادحة التي تسعى إلى تصفية الاستغلال بشتى أشكاله وصوره والوصول إلى الحكم، وإقامة ديكتاتورية البروليتاريا" (مصالحة، 1999: 14).فمفهوم الحزب حسب التصنيف الماركسي يعتمد على مقدرته على الاندماج بالجماهير من مختلف طبقات المجتمع، وحشد طاقاتهم وجهودهم من أجل خدمة أهداف الحزب التي هي بالمحصلة تتواءم مع أهداف الجماهير وتحقق طموحاتهم (Nelson and Grasberg, 1998:783).

مما سبق يرى الباحث أن أغلب التعريفات المشيرة لمدلول الأحزاب السياسية عبارة عن تنظيم بين مجموعة من الأفراد تتفق في مبادئها ومعتقداتها تهدف إلى الوصول إلى سدة الحكم في الدولة إلا أن الأحزاب السياسية وبهذا المفهوم تشتمل على مجموعة من المقومات أو العناصر الأساسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: وظائف الأحزاب السياسية

لا يقتصر مضمون الأحزاب على مجموعة من الأشخاص متفقين في بعض المعتقدات وكذلك لا يقتصر دورها على الوصول الى السلطة في الدولة، إذ أن الأحزاب السياسية لها دور فعال في تنمية المجتمع سياسياً باعتبارها أحد أدوات التنمية السياسية، وأيضا لها دور في تنمية المجتمع مدنياً من حيث التعليم والثقافة والحياة الاجتماعية، ولما كان من أهدافها الوصول الى السلطة فهي تمثل أداة مراقبة للحكومة والأحزاب الحاكمة.

وعلى ذلك، تمارس الاحزاب السياسية نشاطاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً متنوعاً ومتعدد الأوجه والأشكال، وعلى الرغم من أن مجمل نشاط الأحزاب السياسية يتمحور حول السعي الى الوصول الى السلطة السياسية من أجل تحقيق برامجه وغاياته، إلا أنه لا يمكن عزل هذا الهدف عن الأهمية والفوائد التي تتحقق من خلال الدور الذي تقوم به الأحزاب السياسية، وعموماً يتمثل دور الأحزاب السياسية في الأمور التالية (الجوجو، 1996: 13-15):-

- التجنيد السياسي والمشاركة في الحياة السياسية: توفر الأحزاب فرصة مناسبة لكل أفراد المجتمع فرصة المساهمة والمشاركة بعملية صنع القرار السياسي فيه.

- التنشئة السياسية: حيث أن قيام الأحزاب بالتعبئة والتثقيف السياسي لأعضائها تساهم في رفع مستوى الوعي السياسي لدى أفراد المجتمع بشكل عام.

- تمثيل الآراء المختلفة والتعبير عنها: حيث تقوم الأحزاب ببلورة وجهة نظر سياسية واحدة على مستوى الحزب، والتعبير عنها أمام الهيئات السياسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- المراقبة والمحاسبة: حيث تقوم الأحزاب بدور المراقبة والمحاسبة للحكومة على أعمالها، سواء كانت هذه الأحزاب داخل إطار الحكومة أو خارجها، وهذا من دون شك يلعب دوراً مهماً في التأثير على السلطة السياسة

- عطاء الشعبية: تلعب الأحزاب دوراً هاماً في إعطاء الشرعية للنظام السياسي القائم، من خلال مشاركتها في العملية السياسية، سواء كانت هذه الأحزاب داخل إطار الحكومة والسلطة التنفيذية أو خارجها. وفي الدول ذات الحزب الواحد تزداد أهمية الحزب في إعطاء الشرعية للنظام السياسي، ويستخدم خاصة في تثبيت الحكومة ونشر أيديولوجيتها وكسب التأييد لها.

- تجميع المصالح والتعبير عنها: تقوم الأحزاب بتجميع القضايا والمصالح المشتركة لأعضائها ومؤيديها من أجل صيغتها في برنامجها السياسي إلى جانب القضايا العامة التي تهم عامة أفراد المجتمع (الطعان، 1999: 29).

- تنمية وتعزيز الشعور الوطني والقومي والمساهمة في عملية التحرر الوطني: حيث تلعب الأحزاب السياسية في المجتمعات الخاضعة لإستعمار خارجي دوراً هاماً في قيادة نضال المجتمع من أجل التحرر والإستقلال.

ويرى الباحث أن أهم وظائف الأحزاب السياسية وأهدافها تنصب في نطاقين وهما المشاركة في الحياة السياسية وخاصة هدفها بالوصول الى السلطة، وكذلك حماية الحقوق والحريات العامة في الدولة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: واقع التعددية الحزبية في دولة الكويت

دولة الكويت حاليا أحد أهم نماذج الدولة الحديثة على مستوى المنطقة، فهي دولة مؤسسية، تملك دستوراً حديثاً وتحافظ على سيادة القانون، وتمارس الحياة النيابية باستمرارية رغم بعض حالات حل مجلس الأمة والتي تبقى دوماً ضمن إطار الدستور، كما تمتلك دولة الكويت سلطة قضائية قوية، وتتمتع بالعديد من الحريات السياسية والاجتماعية إضافة بالطبع إلى وجود مؤسسات مجتمع مدني قوية وفاعلة.

وقد قرر الدستور الكويتي لعام 1962 بأن نظام الحكم في دولة الكويت ديمقراطي، وجميع المؤشرات المذكورة أعلاه تعزز الصبغة الديمقراطية للنظام السياسي الكويتي أن دولة الكويت لا زالت تعاني من بعض أوجه القصور في مسيرتها الديمقراطية، حيث أن هناك بعض القيود على حرية الاجتماع وحرية إصدار الصحف، وغيرها من الحريات العامة، إلا أن الجانب الأهم في قصور التجربة الديمقراطية يتمثل بغياب التعددية السياسية والتداول الديمقراطي للسلطة، رغم أن الأساس لهذه العملية السياسية وهو الأحزاب السياسية موجود بصورة فعلية على الساحة السياسية الكويتية من خلال التنظيمات السياسية بمختلف اتجاهاتها وأيدولوجيتها الفكرية التي تمارس نشاطها السياسي في الكويت منذ عشرات السنين وبكل حرية، حيث تشارك بالحياة النيابية بفاعلية واضحة، كما أنها تشارك في الحكومات أيضاً، بما يؤكد أن السلطة السياسية في دولة الكويت تعترف بوجود هذه التنظيمات وتتعامل معها باعتبارها أمراً واقعاً، كما أن الدستور الكويتي لم ينص على منع إنشاء الأحزاب السياسية ووجود تعددية حزبية في البلاد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتناول المبحث الثاني واقع التعددية الحزبية في دولة الكويت من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: الناحية القانونية

المطلب الثاني: الناحية السياسية.

المطلب الثالث: إيجابيات وسلبيات التعددية الحزبية في دولة الكويت

المطلب الرابع:مستقبل التعددية الحزبية في دولة الكويت

المطلب الأول: الناحية القانونية

تفترض التعددية السياسية في الأنظمة الديمقراطية توافر حرية تكوين الأحزاب السياسية والانتماء إليها والتي يقصد بها حرية تشكيل التنظيمات السياسية المستقلة عن السلطة التنفيذية، لا مجرد تشكيل حرية الأحزاب السياسية التي تعتبر امتداد للسلطة الحاكمة، وهو مما يقتضي عدم وجود أية قيود على حرية تشكيل المنظمات السياسية وترشيح ممثليها بالانتخابات سواء أكانت رسمية أم فعلية على إنشاءها، وبالتالي ضمان عدم إقصاء أية فئة أو جماعة من حق الانتساب إلى حزب أو تكتل سياسي (ماضي، 2009: 50).

وعند تفحص القوانين التي بينها الدستور الكويتي لعام 1962 المتعلقة تنظيم الحقوق والحريات والممارسة الديمقراطية، يلاحظ أن معظم هذه القوانين قد تم تشريعه، حيث يمكن القول أن المنظومة القانونية الكويتية قد أكتملت إلى حد كبير، ما عدا ما يتصل بحرية تشكيل الأحزاب السياسية، حيث لا يوجد قانون ينظمها (الديين، 2005: 115).

وبالرجوع إلى الدستور الكويتي يلاحظ أنه ينص في المادة (6) على أنه "نظام الحكم بالكويت ديمقراطي، السيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعاً، وتكون ممارسة السيادة على الوجه المبين بهذا الدستور"، إلا أن الدستور خلا من أية ضمانات واضحة لحرية تشكيل الأحزاب، ولم يصدر حتى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الآن أي تشريع ينظم حرية تشكيل الأحزاب. وبالرجوع إلى قانون رقم (24) لسنة 1962 بشأن الأندية وجمعيات النفع العام يلاحظ أنه يمنح وزارة الشؤون الاجتماعية سلطة مطلقة في قول إشهار أي نادٍ أو جمعية أو رفضه (الديين، 2009: 124)، وهو بما يشكل عقبة في حرية تشكيل الأحزاب والتنظيمات السياسية وهو ما يمنع تحقيق التداول السلمي للسلطة في البلاد. مع التأكيد على أن العديد من التنظيمات والقوى السياسية في الكويت تقوم بعمل مشابه نسبياً لدور الأحزاب السياسية إلا أنها تفتقد إلى الإشهار الحزبي الذي يوفر لها بيئة أفضل للعمل السياسي.

ويذكر هنا أن الخبراء الدستوريين الذين وضعوا دستور الكويت عبروا فيما يخص التعددية الحزبية عن موقف مزدوج، فمن جهة هم مرنون ومسامحون مع إشهار الأحزاب ملثما المادة (43) من الدستور الكويتي "حرية تكوين الجمعيات والنقابات على أسس وطنية وبوسائل سلمية مكفولة وفقاً للشروط والأوضاع التي يبنها القانون، ولا يجوز إجبار أحد على الانضمام إلى جمعية أن نقابة". وأيضاً ما ورد في المذكرة التفسيرية للتعليق عليها التي تبرر عدم النص على الهيئات التي تشمل مدلولها العام بصفة خاصة الأحزاب السياسية "وذلك حتى لا يتضمن النص الدستوري الإلزام بإباحة الأحزاب، كما عدم إيراد هذا الإلزام في صلب المادة لا معناه حضر تقرير دستوري يقيد في المستقبل لأجل غير مسمى ويمنع المشرع من السماح بتكوين أحزاب إذا محلاً لذلك ، وعليه فالنص الدستوري المذكور لا يلزم بحرية تكوين الأحزاب ولا يحظرها، وإنما يفوض للمشرع العادي دون أن يأمره في هذا الشأن أو ينهاه" (الوقيان، 2009: 50).

ومن هنا فإن الدستور الكويتي وكذلك المذكرة التفسيرية للدستور قد تركت للمشرع أمر تنظيم التعددية الحزبية بقانون من المفترض أن يصدر آجلاً أم عاجلاً، ولكن عدم صدوره لا يحول دون

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وجود حياة حزبية تستمد مشروعيتها من الدستور الذي لم يحظر قيام الأحزاب، والأصل دائما في التشريعات الدستورية والقانونية هو الإباحه مالم تعلن الحرمة فيه(الخالدي، 1999: 296).

ولتأكيد عدم وجود أي عوائق قانونية تحول دون قيام الأحزاب السياسية في دولة الكويت، جاءت مؤخراً العديد من مشاريع القوانين المقدمة من نواب مجلس الأمة الكويتي والتي تدعوا إلى إشهار الأحزاب السياسية في دولة الكويت، وتنظر اللجنة التشريعية في مجلس الأمة الكويتي حالياً اقتراح بقانون لإشهار الأحزاب السياسية في دولة الكويت (جريدة الرأي الكويتية، 2011/01/24).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: الناحية السياسية

بعيداً عن الناحية القانونية المتعلقة بإشهار الأحزاب السياسي، فإن الواقع السياسي والإشكاليات السياسية المتعلقة بإشهار الأحزاب السياسية تفرض نفسها على الساحة السياسية الكويتية، فمنذ استقلال دولة الكويت وإقرار دستور البلاد عام 1962 أثارت قضية إشهار الأحزاب السياسية الكثير من الاختلاف بين أطراف المعادلة السياسية في دولة الكويت سواء بين التنظيمات السياسية القائمة والحكومات المتعاقبة، أو بين التنظيمات السياسية نفسها.

فعلى صعيد المواقف الرئيسية من إشهار العمل الحزبي والتعددية الحزبية في دولة الكويت، فهي تتأرجح بين التأييد والرفض، وللمؤيدين منطقهم وحججهم وللرافضين مبرراتهم وبراهينهم، وقد انقسم الكويتيون حول ضرورة العمل الحزبي، فهناك المخالفون الذين يعتقدون أن أرضية البلاد غير مهيأة للعمل الحزبي والتعددية الحزبية في الوقت الحاضر، وهناك المخالفون أيضاً الذين يرون بأن تجارب الدول العربية في هذا المجال لا تبشر بالخير بعدما ثبت عدم جدواها في تحقيق ما لا يمكن تحقيقه عبر شكل النظام الحالي القائم في دولة الكويت. وهناك المؤيدون الذين يرون في وجود الأحزاب السياسية مزايا جمه وحسنات كثيرة، فهم يؤكدون أن العمل الحزبي المنظم هو خير وسيلة لممارسة اللعبة السياسية، وأن العمل التشريعي والرقابي والحسابي في البرلمان لا يستقيم من دون العمل الحزبي المنظم، كما يعتبر المؤيدون أن إشهار الأحزاب السياسية سيجنب البلاد وجود تجمعات سياسية تعمل تحت الأرض (الخالدي، 1999: 297).

واستنادا إلى هذين الرأيين، تباينت آراء القوى والتنظيمات السياسية حول أهميه التعددية الحزبية في دولة الكويت وضرورتها، مع وجود شبه اجماع على أهمية الأحزاب السياسية في الحراك الديمقراطي وفي تطوير البنية السياسية والاجتماعية في المجتمع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفيما يلي مواقف أهم التنظيمات السياسية من التعددية الحزبية وإشهار الأحزاب في دولة الكويت:

أولاً: المنبر الديمقراطي الكويتي:

أن تحقيق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وحريات المواطنين وبناء دولة القانون لا يتم إلا في ظل التعددية السياسية والحزبية وتداول السلطة بشكل ديمقراطي، لهذا يعمل المنبر جاهداً على إصدار قانون ينظم العمل الحزبي في دولة الكويت. ورغم ذلك فإن المنبر يرى أن تسمية تجمع أو حركة أو منبر تعد أكثر قبولاً لدى المجتمع الكويتي رغم أنها تحمل المعنى نفسه لكلمة "حزب" (المديرس، 1994: 14).

ثانياً: الحركة الدستورية الإسلامية (حدس)

تمتلك حركة الإخوان المسلمون عام 1991 رأي واضح في تقنين العمل الحزبي، حيث لا يرى جناحها السياسي المسمى بالحركة الدستورية الإسلامية ضرراً من الناحية العقائدية بتشكيل الأحزاب. وترى الحركة الدستورية الإسلامية أن المشاركة الشعبية الفعلية في البلاد لا تتحقق إلا في اتخاذ ثلاث خطوات عملية مهمة:

تأليف التشكيل الوزاري من أغلبية شعبية.

تقنين الحزبي السياسي في البلاد.

تحريك مشروع وطني عام للبحث عن مواطن النزاع في النظام السياسي الكويتي والعمل على القضاء عليها منعاً لتكرارها.

وبذلك ترى الحركة ضرورة تقنين العمل الحزبي كجزء من استراتيجية شاملة هدفها الإصلاح الجذري لمشاكل البلاد. ويقول الناطق الرسمي باسم الحركة عيسى الشاهين : "لا أؤيد إشهار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأحزاب السياسية فحسب، بل أعتقد أنه من النقائض الكبرى في حياتنا السياسية عدم تقنين وتنظيم العمل الحزبي مع بداية الحياة الدستورية عام 1962" ويقول أيضاً: "أعتقد أن الظروف مهيأة في الوقت الراهن لتقنين العمل الحزبي في دولة الكويت وكل ما يقال حول سلبيات العمل الحزبي هو رؤى ضيقة تتم عن خوف وهلع غير مبررين" (الخالدي، 1999: 303).

ثالثاً: الدعوة السلفية

بالرغم من أن السواد الأعظم من علمائها ومنظريها في خارج دولة الكويت من المخالفين صراحة لتشكيل الأحزاب السياسية، إلا أن الكثير من علماء الدعوة السلفية في دولة الكويت يحملون اعتقاداً مختلفاً، فالكثير منهم يؤمن بضرورة تشكيل الأحزاب ووجوبها في بعض الأحيان ما يوحي بتناقض كبير في فهم علماء السلف لطبيعة الاتجاه الدعوي وحدوده. فالمخالفون من علماء الدعوة السلفية داخل أو خارج الكويت يرون في تشكيل الأحزاب ضرراً كبيراً وخروجاً صريحاً عن النهج الإسلامي وسبيلاً للتفرقة بين المسلمين (المديرس، 1994: 25).

وفي رؤيتها الشاملة للإصلاح السياسي في الكويت والتي أعلنتها الحركة عام 2007 كان هناك تأكيد على ضرورة إقرار حق إشهار الأحزاب السياسية باعتبار أن الدستوري الكويتي لا يعارض ذلك، كما ورد في المذكرة التفسيرية لها (جريدة النهار، 2007/11/23).

رابعاً: الاتجاه الإسلامي الشيعي

يمتلك الاتجاه الشيعي والذي تأسس عام1995 نظرة مغايره تماماً في موضوع التشكيلات الحزبية وما مدى توافقها وأثرها الإيجابية على المجتمع الكويتي. ورغم أن الاتجاه الإسلامي الشيعي المؤمن بنظرية ولاية الفقيه ينبذ تشكيل الأحزاب التي تنطلق من مضامين فكرية عقائدية كونها تساهم في خلق نخبة مميزة وتقسم المجتمع إلى طبقات بحيث تعطي بعض الفئات الامتيازات على حساب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بقية طبقات المجتمع. ورغم ذلك، الاتجاه الشيعي يرى في العمل المنظم الذي يتعلق في منهاج العمل ضرورة ملحه يقتضيها العمل الإصلاحي في بلد يعيش تعدديه فكرية وسياسية بمعنى أن الاتجاه الإسلامي الشيعي ينبذ العمل الحزبي بمفهومة التنظيري أو الموضوعي ويتبناه بمفهومة المنهجي والعملي(الخالدي، 1999: 305).

خامساً: حزب الأمة

إن الإعلان عن تأسيس حزب الأمة عام 2005 جاء ليؤكد أن الدستور الكويتي لا يعارض إنشاء الأحزاب السياسية في الكويت، وأن مؤسسي الحزب يعتبرون أنفسهم رواد التحرك في سبيل إقرار حق إشهار الأحزاب السياسية في الكويت، وقد قام الحزب بتقديم مشروعه لقانون الأحزاب السياسية في الكويت منذ تأسيسه، كما أنه أكد كل المشاريع التي تقدم بها نواب مجلس الأمة للوصول إلى قانون للأحزاب السياسية في الكويت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: إيجابيات وسلبيات التعددية الحزبية في دولة الكويت

هناك العديد من الإيجابيات والسلبيات بخصوص التعددية الحزبية وماهيه عملها في دولة الكويت وسيتم التطرق لها من خلال الآتي:

أولاً: ايجابيات التعددية الحزبية في الكويت

1-يصعب استقامة العمل البرلماني دون العمل الحزبي، انطلاقاً من تجربة الاحزاب في الكثير من دول العالم المتحضرة، حيث تنجح ممارسات العمل البرلماني من خلال وجود أحزاب تنتمي إليها فئات الشعب المختلفة.

2-إن إشهار الأحزاب السياسية في دولة الكويت سيؤدي إلى تجنب البلاد فكرة وجود تجمعات سياسية قد تعمل تحت الأرض، وسيعطي المواطنين فرصة مراجعة أفكار هذه الأحزاب وحرية الانضمام الرسمي لها والتحاور معها ومعرفة ماذا تحمل من مضامين فكرية ومنهجية ما سيؤدي بالتالي إلى الشعور بالإطمئنان نتيجة لوضوح مسلك تلك القوى والتجمعات.

3-بوجود الأحزاب السياسية في مجلس الأمة سيتحسن حتماً أداء السلطتين التشريعية والتنفيذية وستنتهي الكثير من الإشكاليات الإجرائية والفنية التي عادة ما تعيق عمل المجلس وتؤدي إلى تعطيل دوره في معالجة التحديات خاصة مع كثرة القضايا المستعصية التي تحتاج إلى حل.

4-المنهجية التي تتبعها عادة الأحزاب ستعطي فرصة التدريب المهني للكثيرين مما ينتج عنه طبقة مؤهلة للعمل في الحقل السياسي يكون لديها القدرة على الوصول إلى المناصب السياسية والنقابية وبالتالي إنضاج العمل السياسي تجديدة من جهة، وتوسعة نطاق العمل ليتعدى نطاق السلطتين التشريعية والتنفيذية من جهة أخرى، ويهدف ذلك لتعزيز دول العمل الديمقراطي في البلاد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5-ستكون الأحزاب المقننة حتما البديل النموذجي عن صيغ التجمعات غير المرضي عنها مثل التجمعات القبلية والعشائرية والعرقية والعائلية والطائفية، والتي لا يمكن لها أن تنهض بالدولة ومؤسساتها دون برامج وأهداف مشتركة.

6 - الدور الذي تلعبه الأحزاب في الارتقاء بالمعارضة إلى العمل المهني، كونها تعتبرها ظاهرة صحية تؤكد عافية السلطة السياسية واستقرارها واحترامها للرأي الآخر.

7-حتما ستساهم البرامج التوعية التي ستتبناها الأحزاب السياسية في تفعيل دور الإعلام وحريته وتنويع اتجاهاته مما سيؤدي بالضرورة إلى تقليل سيطرة الحكومة على وسائل الإعلام الحالية وأجهزتها (الخالدي، 1999: 299-300).

ثانياً: سلبيات التعددية الحزبية في دولة الكويت

وفقاً للنظام النيابي الحالي المتبع في دولة الكويت والذي لا تتشكل فيه الحكومة من قبل الأغلبية المسيطرة على المجلس من أعضاء البرلمان، بل تتعين الحكومة عبر مرسوم أميري قد يراعي فيه تركيبة المجلس، وبالتالي فإن فكرة النظام الحزبي في البلاد قد لا تكون ذات أهمية طالما أن تجمع الأغلبية لن يكون لها الحق في تشكيل الحكومة. بمعنى أنه سوف تكون هناك برامج فقط. بينما آلية التنفيذ تتولاها جهة أخرى، أي أن دور الأحزاب سيقتصر على المعارضة في أطرها الثلاث التشريعي والرقابي والحسابي فقط.

إن التجارب غير الناجحه للأحزاب السياسية في الوطن العربي والمراهنة على قدرتها في استيعاب الجماهير من جهة، واستيعابها للمتغيرات السريعة التي يمر بها العالم من جهة أخرى. خلقت جواً غير محبباً لها عند المجتمع الكويتي. فهذه الأحزاب السياسية التي باتت تعاني من ضعف شديد في التأثير كونها أصبحت نماذج مشوهة لحقيقة العمل الحزبي اتصفت بالطابع المؤقت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لتحقيق الوصول إلى السلطة. كما أن الصورة المشوهة للأحزاب السياسية العربية يعود سببه الرئيسي إلى البيئة السياسية التي عاشت وترعرت فيها هذه الأحزاب. فبينما يقوم التنظيم الحزبي في العالم المتقدم وسط جو ديمقراطي ينعم بالثقافة والاستقرار السياسي والاقتصادي، فإن الأحزاب السياسية العربية قد نشأ معظمها في جو من الفقر والجهل والتخلف الاجتماعي والسياسي وسيطرة القبيلة والعشيرة والدين.

نظراً لأن القوى والتجمعات التي أفرزتها الساحة المحلية تنتمي إلى مذاهب وعقائد مختلفة، وبالتالي فإنه من الصعب أن يمثل أحدها كافة فئات وشرائح المجتمع مما سيعزز بالتالي الفرقة ويزيد الشقاق بين أبناء المجتمع أكثر مما هو عليه الآن. ومن هنا فإنه لابد من أن يصاحب تقنين العمل الحزبي عدة متغيرات جذرية تمس النظام السياسي المتبع في السلطة وقناعة أصحاب القرار السياسي في البلاد بأهمية إعطاء المزيد من المكاسب الدستورية للشعب والتي يأتي على رأسها تسهيل مشاركة الشعب السلطة في الحكم. وأيضاً لابد من فصل القوى السياسية بين انتماءاتها العقائدية التي لا يجتمع كل أهل دولة الكويت عليها وبين برامجها الإصلاحية التي تمس كل المستويات في المجتمع والتي يمكن أن يجتمع على تأييدها المواطن (الخالدي، 1999: 301-302).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الرابع: مستقبل التعددية الحزبية في دولة الكويت

يلاحظ أن الساحة السياسية الكويتية قد شهدت طفرة واضحة في نشاط التنظيمات السياسية بعد عودة الحياة الدستورية والبرلمانية التي تعطلت منذ عام 1986 بعد حل مجلس الأمة نتيجة للأزمة السياسية الدستورية التي شهدتها دولة الكويت آنذاك، إلا أن ظروف الغزو العراقي لدولة الكويت وتداعياته السياسية على الساحة الكويتية الداخلية فرضت واقعاً جديداً كان لابد للتنظيمات السياسية الكويتية أن تتجاوب معه من خلال إحداث مجموعة من التحولات على برامجها السياسية وارتباطاتها الخارجية مع الأحزاب السياسية العربية وأيدولوجياتها المختلفة.

وظهرت التنظيمات السياسية في دولة الكويت بعد الاحتلال بشكل أكثر اقتراباً من الهم الوطني الكويتي والهوية الكويتية وتركيزاً على الشؤون والقضايا الداخلية، واستطاعت هذه التنظيمات إحداث قفزة نوعية في الحراك الديمقراطي في المجتمع الكويتي سواء من خلال مشاركتها في صنع السياسة العامة للبلاد من خلال ممثليها في مجلس الأمة والحكومة، أو من خلال دورها في التثقيف السياسي للمواطنين الكويتيين وزيادة وعي المواطن الكويتي بحقوقه السياسية وتشجيعة على ممارسة حقه في المشاركة السياسية واختياره ممثليه في مجلس الأمة.

ورغم عدم وجود قانون لتنظيم العمل الحزبي والتعددية الحزبية في دولة الكويت، وعدم اعتراف السلطة بوجود الأحزاب السياسية أو السماح بها، إلا أن هذه التنظيمات السياسية مارست دور الأحزاب السياسية في العديد من تفاصيلها وكل ما كان يميزها عن الأحزاب السياسية هو قضية الإشهار فقط وهي أمر واقع باعتراف السلطة والدستور، ففي الوقت الذي منح فيه دستور دولة الكويت لهذه التنظيمات حرية العمل السياسي والمشاركة السياسية ولم يقيد نشاطها بأي شكل من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأشكال، جاء تعامل السلطة مع هذه التنظيمات السياسية باعتبارها أحزاب سياسية في الواقع الفعلي، رغم إصرارها على عدم إصدار قانون للأحزاب السياسية.

وفي دراسة للناحية القانونية والسياسية للتعددية الحزبية في دولة الكويت يلاحظ أن الدستور قد ترك الباب مشرعاً بامكان التشريع القانوني المنظم لتأسيس أحزاب سياسية حيث نصت المادة (43) من الدستور الكويتي على "حرية تكوين الجمعيات والنقابات"، دون النص على الهيئات التي تشمل مدلولها العام بصفة خاصة، الأحزاب السياسية، وذلك حتى لا يتضمن النص الدستوري الإلتزام في باحه إنشاء الأحزاب، كما أن عدم إيراد هذا الإلتزام في صلب المادة ليس معناه تقرير حظر دستوري يقيد ويمنع المشرع من السماح بتكوين أحزاب إذا رأى ضرورة لذلك، وعليه فالنص الدستوري المذكور لا يلزم بحرية الأحزاب ولا يحظرها، وإنما يفوض الأمر للمشرع.

أما من الناحية السياسية، فإن التنظيمات السياسية الكويتية ومن خلال تأكيد معظمهما على ضرورة التحول نحو التعددية الحزبية ونظام الحكم البرلماني الحقيقي القائم على إفراز مجلس نواب للحكومة ومراقبتها، فإنها تؤكد أيضاً أن وجودها على الساحة السياسية الكويتية باعتبارها نواة لأحزاب سياسية حقيقية هو أمر واقع لا جدال فيه، فهذه التنظيمات تشارك بالانتخابات وبصورة علنية وتطرح برامج سياسية واضحة ومحددة ولها أعضاءها ومناصريها، كما أنها تشارك في الحكومة من خلال ممثلين يمثلونها كتنظيم أو تيار سياسي وليس بشكل شخصي، مما يعزز حقيقة أن الأحزاب السياسية هي واقع ملموس في الحياة السياسية الكويتية، وإن إشهار الأحزاب السياسية ليس سوى خطوة مكملة ومؤكدة لهذا الواقع فقط.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

امكانية انتقال دولة الكويت إلى النظام البرلماني

وصل الوضع السياسي في دولة الكويت إلى ذروة التأزم، هناك مسيرات وصدام بين المتظاهرين والشرطة، وحالات توقيف لنواب من غالبية المجلس المبطل بقوة القانون(فبراير2012) دخل المناخ السياسي مرحلة الشحن وتخلله تصعيد في التصريحات السياسية تحمل نبرة تحدٍ من كل الأطراف، الأزمة ليست جديدة، لكن الفصل الأخير منها انفتح على خلفية المرسوم الأميري الأخير بتعديل آلية التصويت في الإنتخابات النيابية من أربعة أصوات لكل ناخب، إلى صوت واحد وهو ما ترفضه المعارضة، أو غالبية المجلس المبطل، معتبرة إياه محاولة للإتيان بمجلس مريح للحكومة، حيث تعتبر الحكومة أن المرسوم مخرج دستوري وعادل، وهي متمسكة بموقفها، وقررت أن تكون الانتخابات وقد بدأ التسجيل بالفعل لمن يرغب في الترشح، كما أعلنت وزارة الداخلية أنها لن تسمح للمعارضة بالقيام بمسيرات مخالفة للقانون وأعلنت المعارضة مقاطعتها الانتخابات حتى يتم التراجع عن المرسوم الأميري، ولم تكتف بذلك، بل اعتمدت ممارسة الضغط على الحكومة مستخدمة في ذلك قوة الشارع من خلال المسيرات الشعبية والندوات.

يشير حجم الأزمة إلى أن النظام السياسي في دولة الكويت يسير إلى مرحلة جديدة، حيث اعتادت التجربة الديمقراطية في هذا البلد الصغير على آلية التوافق، والتمسك به لتلافي الأزمات والإنفجارات السياسية، التوافق داخل الأسرة الحاكمة، وبين الحكومة ومجلس الأمة، وبين الأسرة والقوى السياسية والتجارية في المجتمع، يبدو أن المشهد يتغير في شكل غير مسبوق، اللغة السياسية تغيرت أصبحت تميل الى المواجهة والصدام، ورفع سقف المطالب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يشتكي كثير من الكويتيين من أن المجال يضيق أمام آلية التوافق، وأن دولة الكويت مقبلة على مخاض لا أحد يعرف كيف سينتهي، ومع كل ذلك فهناك إجماع على أسرة آل الصباح وحقها في الحكم وكل ما يريده هو تغيير صيغة العلاقة مع الأسرة، فهناك مطالب بضبط الفساد، وبحكومة برلمانية، وعدم استخدام النفوذ للالتفاف على الدستور والقانون، وهي مطالب قد تبدو كبيرة، لكن عمر التجربة يمتد نصف قرن، وخلال هذه المدة الطويلة تجمدت التجربة، ثم دخلت القبيلة فالإسلام السياسي، فالطائفة، كلاعبين سياسيين جدد، ومع كل ذلك تجمدت التنمية، تحولت دولة الكويت من نموذج للديمقراطية عربياً وخليجياً، إلى نموذج لتزاوج نصف ديمقراطية مع جمود سياسي وتنموي (العجيلي، 2011 :59).

وفر ما يسمى بـــ(الربيع العربي) للأزمة السياسية في دولة الكويت إطاراً سياسياً مختلفاً فيمكن القول إن جمود التجربة وتكرار الأزمات في داخلها استمر حتى جاء الربيع العربي، وبعد نصف قرن من الجمود تغيرت دولة الكويت والمنطقة، وتغير العالم وبالتالي حان وقت التغيير في التجربة وتطويرها وليس الانقلاب عليها، وهذا ما يبدو أن الكويتيين يرنون إليه (الدخيل،2012: 7). وسيتناول هذا الفصل إمكانية إنتقال دولة الكويت إلى النظام البرلماني من خلال المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الأول:النظام السياسي في دولة الكويت

المبحث الثاني:الوضع القانوني في دولة الكويت

المبحث الثالث:الصراع الإجتماعي في دولة الكويت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: النظام السياسي في دولة الكويت

يعتبر النظام الرئاسي في دولة الكويت، كالعديد من النظم السياسية العربية، نظام ملكي مطلق، أي أنَّ الأمير فيه يمسك بزمام الأمور وحده دون منازع، وعلى الرغم من الفصل بين السلطات الذي نراه في دولة الكويت، إلا أن هذا الفصل شكلي وهذا ما يندرج تحت إطار الديمقراطية المزيفة، تعرف دولة الكويت نفسها على أنها نظام ديمقراطي كما جاءت في المادة (6) من الدستور الكويتي والذي ينص على أن "نظام الحكم في دولة الكويت ديمقراطي، السيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعاً، وتكون ممارسة السيادة على الوجه المبين بهذا الدستور"، يقوم النظام الديمقراطي على تداول السلطة بشكل سلمي، وهذا ما تعارضه المادة (4) من نفس الدستور التي تنص على أن "الكويت إمارة وراثية في ذرية المغفور له مبارك الصباح" ، فكيف يكون الحكم ديمقراطي إذا كان وراثياً أي أنه لا يوجد تداول للسلطة أصلاً وهذا يعني أنه لا يوجد حكم ديمقراطي حقيقي (البهو، 2009: 5).

كما أن هناك من يقول بأنَّ نظام الحكم في دولة الكويت يخلط بين النظام البرلماني والنظام الرئاسي، ومن المعروف في العالم أنَّ النظام الفرنسي هو خير من يمثل هذا النظام المختلط، ولكن لا يوجد هناك وجه شبه بين النظام الفرنسي والنظام السياسي الكويتي، حيث أنَّ الرئيس الفرنسي ينتخب مباشرة من الشعب ولكن الأمير الكويتي لا ينتخب من الشعب، وكذلك مجلس النواب الفرنسي ينتخب من الشعب مباشرة بعكس الكويتي الذي يكون جزء من أعضائه معينين(من خلال الوزراء).

وستناول المبحث الأول النظام السياسي في دولة الكويت من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: القواعد الدستورية في النظام السياسي الكويتي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: النظام الإنتخابي في دولة الكويت

المطلب الأول: القواعد الدستورية في النظام السياسي الكويتي

أخذ الدستور الكويتي بالمظاهر الجوهرية للنظام البرلماني، مع تطعيمه بالنظام الرئاسي ويظهر لنا ذلك من تصور المذكرة التفسيرية للنظام، ومن استعراض مظاهر كل من النظام البرلماني والنظام الرئاسي في الدستور، اقتضى الحرص على وحدة الوطن وإستقرار الحكم أن يتلمس الدستور في النظام الديمقراطي الذي تبناه طريقاً وسطاً بين النظامين البرلماني والرئاسي مع إنعطاف أكبر نحو أولها لما هو مقرر أصلاً من أن النظام الرئاسي إنما يكون في الجمهوريات، وأن مناط قيامه كون رئيس الدولة منتخباً من الشعب لبضع سنوات ومسئولاً أمامه بل وأمام ممثليه على نحو خاص، كما أراد بهذا الانعطاف ألا يفقد الحكم طابعه الشعبي في الرقابة البرلمانية أو يجافي تراثنا التقليدي في الشورى والتعقيب السريع على أسلوب الحكم وتصرفات الحاكمين (الطبطبائي، 2001 :14).

وفي تحديد معالم النهج الوسط بين النظامين البرلماني والرئاسي، وتخير موضع دستور دولة الكويت بينهما، تتلاقى مشقة الإستخلاص النظري بمشقة وزن المقتضيات المحلية والواقع العملي وأولاهما معضلة فقهية، وثانيتهما مشكلة سياسية، فخير النظم الدستورية هو ذلك الذي يوفق بين هذين الأمرين، ويحل في آن واحد كلتا المعضلتين، وقد عمل الدستور على تحقيق هذا التوفيق بين النظام البرلماني والنظام الرئاسي بالأسلوب المزدوج (الصالح، 1989 :215).

مما سبق يلاحظ أن النظام الذي أخذه الدستور الكويتي يقع بين النظامين البرلماني والرئاسي ولكنه ينعطف نحو النظام الأول فهناك مظاهر عديدة للنظامين؛ مظاهر النظام البرلماني؛ حيث أخذ الدستور بعض مظاهر النظام البرلماني التقليدي وهي رئيس الدولة وراثي غير مسؤول وذاته

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مصونة لا تمس، ويتولى سلطاته بواسطة وزارئه (مادة 55 من الدستور) الذين يشكلون باجتماعهم وبرئاسة رئيسهم مجلس وزراء يهمين على مصالح الدولة ويرسم السياسة للدولة .

وجود برلمان منتخب، وذلك ما نصت عليه المادة (80) على أن "يتألف مجلس الأمة من خمسين عضواً ينتخبون بطريقة الانتخاب العام السري المباشر". الأخذ بنظام الفصل المرن بين السلطات مع التعاون فيما بينها (مادة 50).

أخذ الدستور الكويتي بعض المظاهر التي تقربه جزئياً من النظام الرئاسي؛ لرئيس الدولة اختصاصات واسعة وخطيرة فإن كان النظام البرلماني يجعل للرئيس سلطات إسمية يسود ولا يحكم فإن الدستور الكويتي جعل للأمير سلطات فعلية ومؤثرة مما يقربه بذلك من النظام الرئاسي، لم يأخذ بالقاعدة البرلمانية التي توجب اختيار الوزراء من داخل أعضاء البرلمان، فقد أجاز الدستور (مادة 56) اختيارهم من داخل المجلس وخارجه، لا تحتاج الوزارة الجديدة إلى ثقة المجلس بل تكفيها ثقة الأمير، وتقرير مسؤولية الوزارة أمام رئيس الدولة. ومن خصائص النظام الرئاسي الذي أخذ به الدستور الكويتي لا يملك مجلس الأمة طرح الثقة بالوزارة، واستعاض عن ذلك بصورة تقرير عدم إمكان التعاون مع رئيس مجلس الوزراء، وهذه الصورة، ترتب نفس آثار قرار سحب الثقة من الحكومة (الحمودي، 1982 :8).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: النظام الإنتخابي في دولة الكويت

يقتصر دور الشعب على إنتخاب مجلس الأمة باسمه لمدة معقولة، حيث أن دستور دولة الكويت اختار النظام الديمقرطي النيابي، وعندما قرر جميع أركانه وهي:

أولاً: ركن البرلمان المنتخب: نص الدستور الكويتي على هذا الركن في المادة (80) منه عندما نص على أن مجلس الأمة يتكون من خمسين عضو، ينتخبون عن طريق الإنتتخاب الحر المباشر، إضافة إلى ذلك قرار المعاهدات اختصاص مجلس الأمة بمراقبة الحكومة، واختصاصه بباقي الشؤون المالية (الصالح، 2012: 6).

مما سبق نرى أن هذه المادة لم تكتف على ركن البرلمان المنتخب بل زاد عليه التأكيد على أهم عنصر في هذا الركن وهو أن يتمتع البرلمان بسلطات واختصاصات حقيقية ولذلك يقرر سلطات فعالة سواء في المجال التشريعي أو الرقابي أو المالي لمجلس الأمة.

ثانياً: ركن عضو البرلمان يمثل الأمة بأسرها

طرحت في الفقه الدستوري عدة نظريات بشأن تحديد العلاقة بين الناخبين وأعضاء البرلمان وتكييفها من الوجه الدستوري والقانوني لهذه النظريات هي نظرية الوكالة العامة ونظرية الوكالة الإلزامية وأخيراً النظرية التي ذهبت إلى الإنتخاب واختيار الناخب لممثليه، وقد سادت كل من هذه النظريات حقبة من الزمن في تاريخ النظم الدستورية المختلفة حيث هجرت نظرية الوكالة الإلزامية والتي كانت سادة قبل قيام الثورة الفرنسية 1789 ذلك أن شأن هذه النظرية أن النائب وهو الوكيل يلتزم بإطلاع الناخبين عن الحالة التي وصل إليها في تنفيذ هذه النظرية وأن يكون هناك تبادل وجهات النظر بين النائب والناخبين في كل مسألة يحتاج فيها الأمر إلى مثل هذا الرأي وفي هذه الحالة على النائب أن يلتزم بما يحدده الناخبون وما يصدرونه من آراء وتوجيهات وعليه لا يخرج

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عن الحدود التي حددها ولكن من شأن تلك النظرية أن النائب يتقاضى راتبه ونفقاته من الناخبين الذين يقومون بتحديد أجرة النائب ولهم عزل النائب. وأما نظرية الوكالة العامة وهي خلاف نظرية الإلزامية فتقوم على أساس أن النائب يعتبر وكيلاً عن جميع الأمة والشعب ليس وكيلاً عن دائرته الإنتخابية فقط(أسيري، 2012، 672).

و نظرية الانتخاب المجرد التي تقوم على أساس أن مهمة الناخبين وعملهم ينحصر في قيامهم باختيار من يرونه أكثر صلاحية لتمثيلهم في البرلمان وتوليهم مسؤولية مباشرة التشريع والرقابة نيابة عن الناخبين وأن دور الناخبين وبعد عملية الانتخاب تنقطع أياً عن الناخبين ولا يخضع لتوصياتهم وتوجيهاتهم وآرائهم بمجرد انتخابه بل يركن إلى ضميره فيما يقرره ويراه.

ثالثاً: ركن البرلمان يمثل الأمة لمدة محدودة

يرتكز النظام النيابي على أساس أن أعضاء البرلمان ينيبون عن الناخبين في التشريع والمراقبة وعلى هذا الأساس فإنه لا يجوز للمواطنين التدخل في ممارسة أعمال الرقابة والتشريع طوال مدة ولاية البرلمان، ومجلس الأمة في دولة الكويت وفقاً للدستور هو مستقل عن الناخبين الذين اختاروه طوال مدة ولايته، ونصت على هذا المادة (108) من الدستور الكويتي بوضوح لا لبس فيه عندما نصت" لا سلطان لأي هيئة عليه في عمله بالمجلس أو لجانه ".

وتطبيقاً للمبدأ نفسه، قررت المادة (28) من قانون الانتخاب بطلان كل توكيل انتخابي إذا كان معلقاً على شرط، وعدم الاعتداد به، ومن ناحية اقتصار دور الناخبين على اختيار أعضاء مجلس الأمة، الذي له وحده مباشرة وظائفه مستقلاً في ذلك عنهم، فإن الدستور لم يضمن بين نصوصه أي مظهر من مظاهر اشتراك الشعب مع مجلس الأمة في مباشرة شئون الحكم ومحاولة إقحام الشعب في ذلك لاشك ومخالفة للدستور (الطبطبائي، 2001،201).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: الوضع القانوني في دولة الكويت

بمجرد أن تكتمل منظومة الاصلاح لا يمكن إدخال التعديلات الدستورية سواء بتعديل بعض مواده أو إضافة مواد مستحدثة، وانما يستوجب الأمر إعادة النظر في التشريعات والقوانين القائمة التي تنظم العملية السياسية برمتها، ويتناول المبحث الثاني الوضع القانوني في دولة الكويت من خلال المطلبين التاليين:-

المطلب الأول: قانون الأحزاب السياسية

المطلب الثاني: قابلية الدستور الكويتي للتعديل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: قانون الأحزاب السياسية

أن الحديث عن الأحزاب السياسية في دولة الكويت وضرورة وجودها وأهمية الاعتراف بها ومشروعية تنظيمها ليس ترفاً فكرياً، كما أنه ليس ضرباً من ضروب الأمنيات أو تصوراً مثالياً، وإنما تأتي الدعوة الى ذلك تأصيلاً وتتويجاً لواقع حقيقي قائم، فالقراءة الأولى للدستور الكويتي ومذكرته التفسيرية تولد لدى المرء انطباعاً مهماً وهو أن الدستور الكويتي لم يتضمن نصاً في شأن الأحزاب السياسية، فهو لم يدع إلى إنشائها كما أنه لم يحظر قيامها في المستقبل، وإنما ترك ذلك خياراً مفتوحاً وفقاً لتقدير ظروف الملائمة السياسية، حيث يعمد إلى إنشائها وتنظيمها متى ما كان الوقت مناسباً لذلك، وهذا انطباع يبدو للوهلة الأولى أنه صحيح (طاهر، 2011 :85).

ومرجع صحة هذا الانطباع هو عدم إنطواء مواد الدستور على أية اشارة تتعلق بالأحزاب السياسية، بل إن نص المذكرة التفسيرية في التصور العام للنظام السياسي يقرر ما يلي: " فهذه المسؤولية هي التي نخشى أن تجعل من الحكم هدفاً لمعركة لا هوادة فيها بين الأحزاب، بل تجعل من هذا الهدف سبباً رئيسياً للإنتماء الى هذا الحزب أو ذاك، وليس أخطر على سلامة الحكم الديمقراطي من أن يكون هذا الإنحراف أساساً لبناء الأحزاب السياسية في الدولة بدلا من البرامج والمبادئ (الصالح،1989: 58).

كما أن دولة الكويت ومنذ فترة تزيد على الأربعين سنة بقليل شهدت وما زالت تشهد نشاطاً سياسياً كبير العدد غير قليل من التجمعات والتكتلات الإجتماعية والإقتصادية والفكرية التي تلتقي في نهاية المطاف على رؤية أو تصور أو طروحات سياسية محددة، وهو ما يجعل تلك التجمعات والتكتلات، ولذا فقد أضحى من الأهمية بمكان الإسراع في إصدار قانون ينظم الحياة الحزبية من حيث شروط تشكيل الأحزاب، ونظم قيامها، وإجراءات تأسيسها، ومصادر تمويلها، ودورها في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحياة السياسية، إنطلاقا من أن تعامل الحكومة مع الأحزاب أسهل وأجدى في ظل وجود عدد من الأعضاء يفتقدون الخبرة والدراية القانونية التي من المفترض أن تكون موجودة في العمل الحزبي (الفيلي، 2006: 12).

المطلب الثاني: قابلية الدستور الكويتي للتعديل

ينظم الدستور قانون ظاهرة السلطة في الدولة، ولذلك هو يحدد شكلها وأسلوب الحكم فيها، فيحدد السلطات العامة من حيث تكوينها ووظائفها وأسلوب توليها، وفي مرحلة متقدمة أصبحت الدساتير تحدد الفلسفة الإقتصادية والإجتماعية للدولة، وتنظيم مركز الفرد في حصوله في الدول على الحقوق والحريات العامة، وإذا كان الدستور قانوناً ينظم سلوكاً إجتماعياً، وإذا كان موضوع التنظيم هو الظاهرة الإجتماعية، وإذا كانت هذه الظاهرة بطبيعتها متغيرة، إذا يجب أن تكون القاعدة المنظمة قابلة للتغيير قريبة من الواقع، وبالإضافة إلى ذلك فإن ربط تشريع القانون بالديمقراطية يقود إلى القول بعدم جواز منع تعديل القانون على الإرادة الشعبية ولذلك أخذ بعض الفقه وحتى بعض المشرعين موقفاً من النصوص المانعة من تعديل بعض أحكام الدستور، ولعل الخطاب الأوضح في هذا المجال ما قررته المادة (28) من إعلان الحقوق الفرنسي الصادر عام 1793 والتي تقرر أن من حق الشعب دائما تعديل دستوره وليس لجيل أن يلزم الأجيال اللاحقة بإرادته، وإذا كانت الإعتبارات السابقة تقود إلى منطقية تعديل الدستور، فإن هناك إعتبارات أخرى تقود إلى التأني في التعديل، بينما إلى منع التعديل في مواضع معينة من الدستور الكويتي، فسمو الدستور وإتفاق الجماعة على وجود قيم تشكل حجر الزاوية في حياتها يقود إلى وجوب التعديل أصعب أو حتى ممنوعاً:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سمو الدستور: يحدد الدستور السلطات العامة في الدولة ويقرر وظائف هذه السلطات قادرة على تغيير أحكامه كما تغير في القوانين فإن الدستور سيفقد وظيفته المعيارية، كما أن مثل هذا الأمر سيجعل التفريق بين السلطة التأسيسة والسلطات المنشأة أمراً غير واضح.

حماية القيم الأساسية: منح تعديل أحكام الدستور في ظروف معينة حالة احتلال جزء من إقليم الدولة وبالنسبة لدستور 1958 أو حماية أحكام معينة من التعديل مثل الشكل الجمهوري للدولة دستور 1958 الفرنسي، دستور 1949 الألماني، أو الشكل الملكي للحكم (دستور 1962 الكويتي، دستور 1978 الإسباني) أو الحقوق والحريات (الدستور الكويتي وأكثر الدساتير الأوروبية) أمر دارج في الدساتير وهذه الأحكام تشكل حجر الزاوية في النظم السياسي للدولة وأن المساس بها يمس جوهر النظام السياسي للدولة، وهذه الأحكام دفعت ببعض الفقه للقول لوجود تدرج في القيمة القانونية لنصوص الدستور بل اعتبر بعض الفقه بأن هناك أحكاماً تعلو في القيمة على أحكام الدستور ولذلك لا يجوز للمشرع الدستوري أن يعدل في الدستور بما يخالفها ويغدو تعديله في هذه الحالة باطلاً (الفيلي، 2009: 5).

مما سبق يلاحظ أن فكرة الدستور ذاتها تقتضي أن يكون تعديله ممكناً، لأنه قانون يحكم السلوك الإجتماعي، فلا يستقيم أن نقول أن موضوع القاعدة متغير وحكم القاعدة غير قابل للتغيير كما أن عدم جواز التعديل مطلقاً يتعارض مع المبدأ الديمقراطي ذاته، فلا يجوز لجيل أن يحجز على من يأتي بعده، ومع ذلك فإن وظيفة الدستور ذاته لا تستقيم إلا بتوفير قدر من الجمود له، فبدون هذا الجمود يفقد الدستور سموه، والحل هو تصعيب إجراءات التعديل كي يمكن للدستور أن يظل قانوناً معيارياً يضع حدوداً للسلطات العامة، كما أن هذه الوظيفة تقتضي أيضاً حمايته من التعديل المتسرع، بل أنه جعل جميع أحكامه غير قابلة للتعديل أصبح في الواقع امراً مقبولاً، لأن الدساتير اليوم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أصبحت تقوم بشكل متزايد بوظيفة القوانين الأساسية التي تحمي الديمقراطية من اندفاع الأغلبية، فقد أثبت الواقع أن الديمقراطية النيابية لا تكفي لحماية قيم الديمقراطية من الإندفاع الذي تحكم الازمات.

وفي مدى قابلية الدستور الكويتي للتعديل فقد تفاعل واضعو الدستور الكويتي مع الاعتبارات التي تحكم الدساتير فجعلوا دستورهم قابلاً للتعديل ولكن وفق إجراءات خاصة أشد من إجراءات تعديل القانون، وقد جعلو للسلطة التنفيذية دوراً مماثلاً لدور السلطة التشريعية في تعديل القانون على نحو يجعل التعديل مستحيلاً من دون موافقة الأمير، وقد أخذ الدستور الكويتي بالتوجه العام في كثير من الدساتير عندما قرر أن مسائل معينة محجوبة عن التعديل. وإذا ما استعملنا قواعد التحليل اللغوي فإننا نجد أن المشروع الدستوري يوجه رسالة لمن يتولى تعديل الدستور، فهو لا يستخدم التعبير القانوني الدارج وهو تعديل ولكنه يستخدم تعبير تنقيح وذلك في المواد 174 و 175 و 176، وإذا كان التعديل تعبيراً محايداً يعني التغير في أي اتجاه كان فإن لفظ التنقيح يفرض أن التغيير الى الأفضل فقط، والدستور الكويتي لم يتم تعديله إلى الآن، وإن كان قد قدمت اقتراحات بتعديل حكم المادة الثانية منه والمادة (79)، كما أن الحكومة قي فترة تعطيل أحكام الدستور كونت لجنة للنظر في دراسة أفكار لتعديل بعض أحكام الدستور ولكنها لم تتقدم بأي مشروع لتعديل الدستور، وقد ظهرت دعوات سياسية للتفكير بتعديل الدستور كوسيلة للتعامل مع توتر العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية أو كأسلوب للتعامل مع سوء أداء السلطات العامة (الفيلي، 2006 :9).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: الصراع الاجتماعي في دولة الكويت

بينما تزداد المجتمعات الحديثة تنوعاً، نلاحظ أنها تنتقل في الوقت نفسه لحالة من التفكك والصراع الإجتماعي التدريجي وغير الملاحظ، ويعود هذا التراجع إلى فشل الأنظمة السياسية بمكوناتها ونخبها، في التعامل مع التنوع وإدارته إدارة صائبة وعادلة، ويتضح أن واحدة من أكثر القضايا التي تجعل التنوع يتحول لصراع سلبي تتفاقم عندما تنفرد ثقافة واحدة في المجتمع بالسيطرة على بقية الثقافات مما ينتج رفضاً ومقاومة، حيث أن الطريق إلى التماسك الإجتماعي يتطلب الإعتراف بالتنوع ورفض مبدأ هيمنة ثقافة ذات طابع أحادي على عموم المجتمع وعلى الهويات الجانبية التي يخز بها، فلا يمكن أن يتحقق التماسك الإجتماعي إلا في ظل مجمتع يحترم الحريات ويساوي بين الناس أمام القانون ويسعى لتخفيف الفوارق الإجتماعية في ظل التنوع، وهذا يعني أن المجتمعات غير الديمقراطية والتي لا تحترم التنوع وتكثر فيها الفوارق قد تبدو متماسكة شكلاً لكل منها في الحقيقة هشة، فما أن يتغير ميزان القوى بين الفئات إلا وتبرز بينها تعبيرات الفوضى الإجتماعية والتصادم(الغبرا،2011 :4).

يعد الكويتيون مجتمع مهاجر تشكل مع مرور الوقت وعلى مدى أكثر من قرنين ونصف من الزمان، وهذا يؤكد على وجود هوية وطنية كويتية نحجت التجربة المشتركة للكويتيين ببنائها، ويجمع الكويتيون على دستور 1962 بصفته وثيقة تاريخية تقود علاقتهم بحكومتهم وببعضهم البعض وبالأسر الحاكمة، وهم يجمعون بنفس الوقت على حدود الدولة وكيانها المستقل، هناك في دولة الكويت واقع كياني كويتي منذ استلام صباح الأول للحكم في أواسط القرن الثامن عشر، فبينما إزداد الكويتيون تنوعاً بفضل التغير والتعليم والحداثة والسفر والترحال والهجرات ونمو الطبقة الوسطى عانت الدولة من ضعف في مقدرتها على تطبيق العدالة والمساواة بين هذه الفئات المختلفة فعلى مر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العقود تفاقمت الحالة الكويتية عدة أبعاد تقع بين رعايا التنوع ومقاومته وبين تبينه وبين رفضه وتهميشه، وهذا يدل على عدم وجود سياسة واضحة المعالم وإستراتيجية مدروسة للتعامل مع التنوع وأثره على التماسط الاجتماعي في الكويت، حيث يزداد الأمر أهمية بعد وجود الربيع العربي لأن الكويت تمر بمرحلة التعامل مع استحقاقات المرحلة في ظل واقعها المتنوع وإكتشافها لشروط التعايش بين فئاتها المختلفة (أسيري، 2012: 678). ويتناول المبحث الثال الصراع الإجتماعي في دولة الكويت من خلال المطالب الثلاثة التالية:-

المطلب الأول: قضية الدبون

المطلب الثاني: مشاركة المرأة السياسية

المطلب الثالث: القبلية والصراع الإجتماعي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: قضية البدون

لقد تطورت قضية البدون بصورة طبيعية من جراء تحول فئة من الناس ومن القبائل وغيرها من القادمين للكويت ممن انقطعت صلتهم بالوطن سواء أكان هذا الوطن في العراق بشكل أساسي أو في السعودية أو في إيران، بالمحصلة برزت قضية البدون بصفتها فئة لا تحمل أي جنسية بينما لديها أقرباء من حملة الجنسية الكويتية، ففي عام 1986 توقفت الكويت عن أعتبار البدون جزء من الإحصاء الكويتي مما أدى لبداية إنتشار التخوف والتذمر من الوضع الجديد في صفوفهم، وقد صدرت أيضاً إجراءات تمنعهم من حقوق التعليم والعلاج كبقية الكويتين، إلا أن الزلزال الأكبر الذي مس هذه المجموعة كان العراق للكويت 1990، فمنذ ذلك الوقت خاصة عند تحرير دولة الكويت، وخروج عشرات الآلاف من البدون وضعت دولة الكويت إجراءات مشددة على البدون مؤكدة في كل إعلان وبتصريح أن لديهم جوازات سفر أخرى من دول أخرى وعليهم أن يخرجوا لتسوية أوضاعهم (الغبرا،2011 :14).

وعندما لم تبرز جوازات السفر، وضعت دولة الكويت إجراءات مشددة من شاكلة منع البدون من العمل ومن إصدار شهادت الزواج والميلاد والأوراق الرسمية والتسجيل في المدرسة والعمل، هذه الإجراءات وبالتالي ساهم هذا الوضع بتحويل البدون لفئة مهمشة تشعر بالظلم في كل يوم، خاصة بعد فقدان البدون لأعمالهم ووظائفهم في الدولة، كما أن بعضهم عليه ما يعرف بالقيد الامني وهذا قد ينتج عن سلوك محدد أو إلإحتجاج على الأوضاع وبسبب الربيع العربي تشجع البدون على طرح قضيتهم في الشارع، وهذا التفاعل يحول قضية البدون لقضية وطنية كويتية، الأمر الذي زاد من إصرارهم على التظاهر والإحتجاج السلمي للضغط من أجل حل القضية حلاً إنسانياً وسياسياً (طاهر،2011 :85).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: مشاركة المرأة السياسية

هناك تداخل واضح بين ما هو سياسي وما هو إجتماعي، وربما كان الجانب الديني أو الشرعي هو أقل عوامل الصراع في هذه المسألة، وإن كان هو البارز الى درجة خديعة المراقب بأن هناك معركة في تفسيرات الشريعة الاسلامية، هناك جماعة تحمل شعار السلف تعترض على حقوق المرأة السياسية من منطلق شرعي، وتعتبرها قضية ولاية عامة، لا يجوز للنساء ممارستها، ولكن الحقيقة أن موقف عدد من هؤلاء يعكس حالة إجتماعية أكثر مما هي حالة شرعية، فهم ينتمون الى مناطق إنتخابية معظمها قبلية ومحافظة تجاه قضايا المرأة، وحتى في القضايا الأقل اثارة للجدل مثل قضية حقوق المرأة السياسية.أن بعض أفراد هذه المجموعة البرلمانية تحاول عدم إغضاب ساحتها السياسية، أكثر مما هي تعبر عن موقف شرعي، كما أن هناك جماعة الاخوان المسلمين وحلفاؤهم، وهؤلاء يمثلون حالة من التذبذب العنيف في المواقف. فرغم أن جماعة الإخوان هي جماعة سياسية وليست دينية، ورغم وجود عدد من المنتمين إلى تيار الليبرالية الإسلامية داخل هذه الجماعة، إلا إن موقفها تعكسه الإنتهازية السياسية التي هي جزء من تقاليد الجماعة، فلقد اعترضوا على حقوق المرأة السياسية من منطلق شرعي، فالمسألة إجتماعية وليست شرعية، ولكنهم سرعان ما عادوا ليصوتوا ضد هذه الحقوق، ليس من منطلق شرعي أو إجتماعي، بل من منطلق المزايدة الشرعية مع جماعات السلف، خوفاً من خسارة مواقع إنتخابية، الحكومة الكويتية التي كان الليبراليون يتهمونها بعدم الجدية في قضية حقوق النساء، أثبتت أن لديها أغلبية برلمانية مريحة إذا قررت وحسمت أمرها، فقد استطاعت إختراق كل الكتل السياسية بما فيها الاسلامية والقبلية لإقرار القانون(الربعي،2013: 4).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن عزل المرأة عن عالم الرجل في أعمال كثيرة وفي التعليم وفي الوسط الإجتماعي أدى إلى عيشها في عالم منفصل لا يسهم في التماسك الإجتماعي ويخلق منها كياناً ضعيفاً يضيف على مشكلات المجتمع فالمرأة الفاعلة في المجتمع هي تلك التي نشأت في بيئة صحية مختلطة بين الرجال والنساء أكانت تلك البيئة في المنزل أو في المدرسة والجامعة أو ي جمعيات النفع العام أو في مواقع العمل الذي يريد أن يحافظ على المرأة عليه أن يمكنها ويقويها ويطور قدراتها على حماية نفسها في البيئة التي تتعايش معها، وهذا سيؤدي لإشراكها بالهم الإجتماعي والإنساني والثقافي والسياسي ويشعرها بحقها في التعبير عن نفسها في أجواء من المساواة والإحترام، إن محاولات خلق بيئة عازلة للمرأة لم تحسب لمصلحتها ولا لمصلحة التماسك الاجتماعي ولا لمصلحة الرجال الذين تتراجع قدراتهم على التعامل البنّاء مع المرأة كزميلة ومديرة وعاملة. بمعنى أخر إن التراجع الذي شهدته الكويت في بعض القوانين مثل قانون العمل عمل المرأة وقوانين الفصل بين النساء والرجال كان بداية تخلي واضح عن قيم التنوع فقد ذهبت الكويت باتجاه خيار أقرب للتفسير الضيق للشريعة الإسلامية، وهذا بدوره أصاب فئات إجتماعية أخرى منها الشباب بالإنكماش والإنسحاب.

يلاحظ أنه يوجد طريق ضيق من خلال الأسلوب المشكك بسلوك الأخرين ونواياهم، أفكار الإسلام السياسي أدت لردود فعل ناقدة، فقد أصاب التفسير الضيق للدين المرأة بالكثير من السلبيات وذلك لأنه ساهم في عزلها.

ولكن في الخمس السنوات الماضية وقعت تغييرات كبرى في دولة الكويت خارج الأطر المتعارف عليها، فقد اتسعت المقاهي كما اتسعت ثقافة الحوار والنقاش على (الفيس بوك وتويتر) وبدأت تبرز من هذا الوسط حالة التقاء بين فتيات وشبان لمناقشة قضية أو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقيادة تحرك أو لتأسيس مجلس ثقافي وصالون شعري أو أدبي وسياسي، هذا الحراك يتحول لبديل ولقوة مرادفة للديوانية الذكورية الكويتية (الغبرا،2011 :24).

وبعد جهد طويل قامت به ناشطات الحركة النسائية في دولة الكويت وبدعم جهات مدافعة عن حقوق المرأة، والتجمع منذ الصباح الباكر أمام البرلمان الكويتي، وقبل البدء بالجلسات العلنية وتحت شعار آن الأوان لحقوق المرأة السياسية وحقوقنا الدستورية ومطالبنا الشرعية، قابلتها لافتات مناهضة لا لحقوق المرأة وحقوق المرأة في بيتها من قبل جهات الموالين للتيار الاسلامي السلفي، قام مجلس الأمة الكويتي 2005 ولأول مرة بإقرار قانون منح المرأة الكويتية حق التصويت والترشيح وذلك بتعديل البند الأول من القانون الإنتخابي المعمول به منذ سنة 1962 والذي يعطي فقط الرجل حق التصويت والترشيح، حيث قام أمير دولة الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح بإصدار مرسوم في سنة 1999 بمنح المرأة الكويتية الحقوق السياسية وقد تم تقديمه إلى مجلس الأمة من قبل الحكومة الكويتية من أجل التصويت عليه ولكنه رفض عدة مرات (صالح،2005: 14).

تمثل المرأة نسبة رئيسية من نسب العمالة الوطنية تجاوزت 40%، إلا أن نسبتها في المواقف القيادية محدودة، وبينما وصلت أربعة نساء في الانتخابات عام 2009 بعد إقرار الحقوق السياسية الكاملة عام 2005 إلا أن مجلس الأمة المنتخب في 2012 خلى من المرأة، وقد خلت حكومة 2012 من المرأة أيضا، من هنا يتصاعد مأزق التجانس الإجتماعي الكويتي مع نصف المجتمع (الغبرا،2011 :13).مما سبق يتضح أن حصول المرأة على حقوقها السياسية يؤدي إلى احترام لحقوقها الإنسانية الطبيعية ومن أجل توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في صنع القرار، دعت السلطة التنفيذية والتشريعية بأن يكون لهما دور مهم وبارز في تعزيز الجهود المبذولة لإعطاء المرأة حقوقها السياسية التي كلفها الدستور.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: القبلية

ما زالت القبيلة تمثل الصوت الأبرز في حسم نتائج الإنتخابات الكويتية وبات ما يعرف بالإنتخابات الفرعية، وهي تلك التي تجريها القبائل داخلياً لمعرفة مرشحيها، مظهراً مألوفاً في كل الدورات الانتخابية التي جرت في دولة الكويت، هذه الإنتخابات الفرعية، والتي تمنعها قوانين الإنتخابات الكويتية، باتت تمثل للكثيرين، النتائج الأولية للإنتخابات العامة، إذ في كثير من الأحيان يكفي للشخص أن يكون مرشح القبيلة ليضمن مقعده في مجلس الأمة الكويتي.

ورغم المحاولات المتعددة من الحكومة في التخفيف من دور القبيلة في الانتخابات، ومحاولات مثقفين وتيارات سياسية متأثرة من هذه الظاهرة، إلا أن القبيلة ما زالت تمثل الأساس في اختيار المرشحين لعضوية المجلس، ويقضي قانون الانتخابات في الكويت بمعاقبة المنظمين للإنتخابات الفرعية أو المشاركين فيها بالسجن إلى ما يصل إلى ثلاث سنوات، كما يُجرم القانون ذاته أية محاولة للتأثير على توجهات الناخبين سواء بتقديم عطايا نقدية أو عينية لاختيار مرشحه على حساب الآخر.

هذا التأثير للقبيلة، لم يكن وليد اللحظة، أو بدأ مع بداية الحياة السياسية في الكويت، بل إن المجتمع الكويتي ككل المجتمعات الخليجية وأغلب المجتمعات العربية، تشكل القبيلة عنصراً مهماً في النسيج الإجتماعي للبلد، فهي المحرك والأساس لكل ما يتعلق بأفرادها من ممارسات واتجاهات عن كانت سياسية أو إجتماعية أو حتى إقتصادية في بعض الأحيان، وأمام هذا الانتماء للقبيلة من قبل الكويتيين، يتهم بعضها بتغليب مصلحة القبيلة على مصلحة الوطن، لكن أبناء القبائل ينفون هذا الاتهام، ويرون في محاولاتهم للحصول على أكبر عدد من مقاعد البرلمان طموحات مشروعة (البغيلي،2012،213).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتفاقم ويزداد الصراع الاجتماعي إذا اقترنت الندرة في الموارد المتاحة بشراسة التنافس عليها بين مختلف قطاعات المجتمع، وقد يبلغ الخطر أقصاه إذا استأثرت جماعة ما بالجزء الأكبر من الموارد على حساب باقي الجماعات. وإذا ما تم التسليم بمثل هذه الرؤية فإن ما دفع البدو إلى التصادم مع السلطة من خلال الاستجوابات المتكررة وقيادة بعض الإضرابات العمالية فهو لأن الحضر في دولة الكويت الآن يمثلون أقلية مهيمنة تمارس نفوذاً مجتمعياً لا يتناسب إحصائياً مع تعداد المجموعة، فهم يشكلون نسق الاتجاهات العامة للمجتمع (المنوفي،2010 :145).

مما سبق يلاحظ أن للقبلية دوراً كبيراً في الحياة السياسية في دولة الكويت، ولهذا الدور آثاره الإيجابية والسلبية على المجتمع والحراك السياسي بشكل عام يعود لمجموعة حقائق تؤكد صدق الفرضية. كما أن تركز أبناء القبائل في مناطق معينة وبكثافة في دائرتين انتخابيتين يؤثر بالانقسام في العمل السياسي المؤسسي، وبالتالي تساهم القبلية بعدم الاستقرار السياسي في دولة الكويت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

الخاتمة (الاستنتاجات والتوصيات)

أولاً: الخاتمة

تكمن دورية الانتخابات البرلمانية في الحالة الكويتية في مساهمتها جزئياً في ترسيخ عمليات التحول الديمقراطي ولكن ليست بصورة جذرية أو عميقة. وهذا يتطلب إعادة بناء ثقافة سياسية ديمقراطية تقوم على منظومة قيم ديمقراطية، وهذا الجانب يشكل الأهمية الكبرى في عمليات التحول الديمقراطي. وقد ناقشت الدراسة الفرضية التي مفادها: انتقل النظام السياسي الكويتي بصورة تدريجية ليصبح نظاماً ديمقراطياً، إلا أن عملية التحول الديمقراطي في الكويت التي اتسمت بدورية الانتخابات قد ترددت في مكان ما، كما ان النظام السياسي الكويتي عالق في المنطقة الرمادية. وأثبتت الدراسة من خلال فصولها الخمسة صحة هذه الفرضية وتطابقها مع الحالة الكويتية، إذ إن النظام السياسي يتحول بشكل تدريجي نحو الديمقراطية لكنه لم يصل بعد إلى نهاية المسار، وهو ما يثبت صحة الفرضية التي استندت إليها الدراسة.

ثانياً الاستنتاجات

فيما يلي أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة: -

- أن النظام السياسي الكويتي يقع بين النظامين البرلماني والرئاسي مع ميلانه نحو النظام البرلماني والذي أكد الدستور ذلك من خلال مظاهر النظام البرلماني التقليدي بأن يكون رئيس الدولة وراثي غير مسئول وذاته مصانة، وأن يتولى سلطته بواسطة وزراءه من خلال رسم السياسات العامة للدولة وإدارة مصالحها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- مظاهر النظام الرئاسي الذي أخذ به النظام السياسي الكويتي هو أن مجلس الأمة لا يملك طرح الثقة بالوزارة بل إقرار عدم تعاون، وهي نفس آثار قرار سحب الثقة من الحكومة.

- الناحية القانونية والدستورية فنرى أن من يطالب بالإصلاح السياسي والتطور نحو النظام البرلماني أول ما تشرع بتعديل قانون المادة رقم(**79**) على باقي مواد الدستور, مما يعنى نسفا بالكامل لدستور الدولة و تفريغه من محتواه ووؤد لمواد الأساسية في دستور الدولة و تعارضها مع مدنيه الدولة و ديمقراطيتها مما يدخلنا في مرحلة .

-أن للصراع الاجتماعي زاوية مهمة في الأزمة السياسية بدولة الكويت، لأن المجتمع يعاني من تمزق داخلي بدأ يطفو على الساحة السياسية مؤخراً، من خلال تحيز المعارضة السياسية لفئة وقبائل معينة ترفض التنوع ومبدأ هيمنه الثقافة الاجتماعية الأحادية على عموم المجتمع.

-أما القبيلة، فالكويت ككل المجتمعات الخليجية والعربية تشكل عنصراً مهما في النسيج الاجتماعي، لكن ما حدث في دولة الكويت هو أن الانتماء إلى القبيلة أصبح بديلاً عن المواطنة ولا يلغيه بالضرورة، بمعنى آخر تغليب مصلحة القبيلة على المصلحة الوطنية لدى بعض أبناء القبائل.

ثالثاً التوصيات

- تفعيل دور منظمات المجتمع المدني، حيث تلعب هذه المنظمات باعتبارها شريكاً أساسياً للكيانات والمؤسسات التنفيذية والتشريعية، دوراً مهماً وفاعلاً في حركة الإصلاح السياسي ينبع من دورها كأداة رقابية جماهيرية، ووسيط للتعبير عن مطالب القاعدة الشعبية.

- تطوير الإقتصاد بشكل واضح وتحويل دولة الكويت إلى مركز مالي واقتصادي تساهم في تغيير العقلية الريعية بأن يكون المجتمع إنتاجي يساهم في تطوير المجتمع اقتصادياً وعلمياً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تطبيق حقيقي وجدي وواضح لدستور 1962، حتى نتأكد من سلامة تطور الشعب في ثقافته الدستورية والقانونية ويتيح لنا المجال في التطور الديمقراطي الحقيقي.

- تحديد ماهيه المطالبات السياسية بشكل واضح وسليم وأن تكون الطلبات معقولة في ظل الواقع السياسي الحالي، وأن تقر قوانين تحافظ على الشكل الديمقراطي والدستوري دون مساس بحريات الآخرين والتفاضل في المساواة فيما بينهم.

- إقرار الأحزاب السياسية هي خطوة ديمقراطية إلى الأمام، لكنها تحتاج إلى أرضية خصبة تساهم في الحفاظ على تلك المطالب وتطويرها، ولن تكون الأرضية خصبة إلا في حال التوجه نحو إحترام أقلية المجتمع.

- إجراء التعديلات الدستورية لمزيد من الحريات وإلا يتم إعتبارها تعديلات باطلة.

- زيادة الوعي الثقافي بين أفراد المجتمع وأن يتم تنشئته تنشئة سياسية قانونية حقيقية تساهم في تطوير المجتمع سياسياً نحو مزيد من الحريات والمشاركة السياسية في إدارة الدولة ومؤسساتها.

- تعزيز التماسك الاجتماعي من خلال تغليب مصلحة الوطن على مصلحة القبيلة من خلال إحترام الأقليات الإجتماعية الأخرى ومعاقبة كل من يتعدى عليها، وإقرار حقوق المرأة الاجتماعية ومساواتها مع أخيها الرجل في المشاركة الوطنية دون تفريق بينهما.

لذلك يرى الباحث من خلال المطالبات الحالية للنظام البرلماني في ظل الأوضاع السياسية، الاقتصادية، القانونية والاجتماعية المتراجعة، الذي يشبه دولة الكويت تجربة أوروبا المريرة قبل الحرب العالمية الثانية بسبب تسرعها في المطالبات في الحكومة الشعبية من غير النظرة الواقعية، مراقبة تطبيق القوانين. على سبيل المثال قانون محاربة الفرعيات وتمزيق المجتمع فقط موجودة في النصوص و من غير أي تطبيق فعلي من قبل السلطة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المصادر و المراجع

المراجع العربية

أولاً: الكتب العربية

أسيري، عبدالرضا علي، (2012) **النظام السياسي في الكويت مبادئ وممارسات**، الكويت: دار الوطن.

الباز، علي محمد، (2009) **الأسس العامة للدستور الكويتي واتجاهاته العامة**، الكويت: مكتبة كلية الحقوق بجامعة الكويت.

البحيري، ولاء علي، (2008) **التحول الديمقراطي في الكويت: الأسباب والنتائج**. الكويت: مجلس النشر العلمي.

بدران، محمد محمد، (2003) **النظم السياسية المعاصرة دراسة تحليلية**، القاهرة: دار النهضة العربية.

البغيلي، محمد محمود، (2012) **القبيلة والسلطة –الحراك السياسي القبلي في الكويت**، الكويت: مكتبة آفاق.

بهبهاني، ناصر حسين، (2011) **الديمقراطية في الكويت: بين الممارسة والواقع**.

بوالشعير، سعيد، (1994) **القانون الدستوري والنظم السياسية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

الجاسم، محمد عبدالقادر، (1992) **الكويت ... مثلث الديمقراطية**. د.ن.

الجاسم، محمد عبدالقادر، (2007) **الكويت، مثلث الديمقراطية**، الكويت: دار قرطاس للنشر.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الجعيدي، بدر محمد، (2011) **التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في النظام البرلماني، دراسة مقارنة مع التطبيق على النظام الدستوري الكويتي**، القاهرة: دار النهضة العربية.

الجوجو، عبدالله صالح، (1996) **الأنظمة السياسية المعاصرة**. دراسة مقارنة، طرابلس: الجامعة المفتوحة.

حمودي، عدنان محمد، (1982) **النظم السياسية**، الكويت: مطبع اليقظة.

الخالدي، سامي ناصر، (1999) **الأحزاب الإسلامية في الكويت: الشيعة، الإخوان، السلف**، الكويت: دار النبأ للنشر.

الخطيب، النعمان والحسبان، عيد والدباس، علي، (2010) **التشريعات الناظمة لانتخاب مجلس النواب في ضوء الدستور الأردني والمعايير الدولية للانتخاب**، المركز الوطني لحقوق الإنسان. عمان.

الخطيب، نعمان أحمد. (2010) **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري**، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

الدبس، عصام علي، (2010) **النظم السياسية**، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

دبور، أمين محمد، (2012) **نظم سياسية مقارنة**، فلطسين: كلية التجارة، الجامعة الإسلامية.

الدجاني، محمد ومنذر سليمان، (1993) **النظام السياسي الأردني أركانه ومقوماته**، عمان: بالمينوبرس.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الديين، أحمد علي (2005) **الديمقراطية في الكويت: مسارها، واقعها، تحـــدياتها، آفاقهـــا**. الكويت: دار قرطاس للنشر والتوزيع.

الديين، أحمد علي (2009) **الديمقراطية والانتخابات في الكويت. في: (مجموعة محررين)، الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات والأقطار العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الزيدي، مفيد، (2000). التيارات الفكرية في الخليج العربي:1938-1971ن، بيروت: مركز دراسات الوحدة الوطنية.

سالم، مريم عبدالله. (2007) **صلاحيات رئيس مجلس الوزراء والوزراء، بحث منشور، قسم**

.الصالح، عثمان عبدالملك، (1989) **النظام الدستوري والمؤسسات السياسية في الكويت**، الكويت: دار قرطاس للنشر.

الطبطبائي، عادل. (2001) **النظام الدستوري في الكويت دراسة مقارنة**، الكويت: مؤسسة دار العلوم للطباعة والنشر والتوزيع.

الطعان، عبدالرضا حسين، (1999). **البعد الإجتماعي لإقناع الـــسياسة**، بغداد : دار الشؤون الثقافية.

الطماوي، سليمان علي. (1988) **أنظمة السياسية القانونيـــة الدســـتورية**، القـــاهرة: دار النهضة.

عبدالملك، عثمان صالح، (1997) **النظام الكويتي المعاصر**، الكويت: مطبوعات جامعة الكويت.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

العتيبي، د.فيحان محمد، (2010). **الحراك السياسي والصراع الديمقراطي في الكويت 1921-1990**، الكويت: منشورات ذات السلاسل.

عثمان، نعيمان، (2011) **القبيلة: عجز الأكاديمي ومراوغة المثقف**، الكويت: جداول للنشر والتوزيع.

علي، سعيد السيد، (2009) **النظام البرلماني والمسؤلية السياسية**، دار الكتاب الحديث.

الغبرا، شفيق ناظم، (2011) **الكويت: دراسة في آليات الدولة والسلطة والمجتمع**، الكويت: مكتبة آفاق.

الغزالي، صلاح محمد، (2007) **الجماعات السياسية في الكويت في قرن، الدستوريون، الإسلاميون، الشيعة، القوميون**، الكويت: دار النبأ.

غزوي، محمد سليم، (2000) **نظرات حول الديمقراطية**، الطبعة الاولى، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

فهمي، أبو زيد، (2006) **النظم السياسية**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.

الكبيسي، باسل، (1974) **حركة القوميين العرب**، بيروت: دار الطليعة.

الكيالي، عبدالوهاب، (1990). **الموسوعة السياسية**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

اللوغاني، باسم عيسى عبدالعزيز، (2007) **الهوية الكويتية في مهب الريح**، د.ن.

ماضي، عبدالفتاح محمد، (2009) مفهوم الانتخابات الديمقراطية. في: (مجموعة محررين)، **الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات والأقطار العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجلس الأمة، (2011) **مسيرة الحياة الديمقراطية في دولة الكويت**. الكويت: إدارة البحـــوث والدراسات.

محمد، محمد أبوزيد، (2006) **الوجيز في النظم السياسية**. د.ن.

مخيمر، أبو سعدة، (2004) **الديمقراطية، دراسة بحثية**، غزة: جامعة الأزهر.

المديريس، فلاح عبدالله، (1996) **التجمعات السياسية الكويتية: مرحلة ما بعد التحرير**، الكويت: دار قرطاس للنشر.

المديرس، فلاح عبدالله، (1999) **ملامح أولية حول نشأة التجمعات والتنظيمات السياسية في الكويت** (ط. 2). الكويت: دار قرطاس للنشر.

المديرس، فلاح عبدالله، (2000) **المجتمع المدني والحركة الوطنية في الكويت**، الكويت: دار قرطاس.

المديرس، فلاح عبدالله، (2001) **ملامح أولية حول نِشأة التجمعات والتنظيمات السياسية في الكويت**، الكويت: دار قرطاس للنشر.

المديرس، فلاح عبدالله، (2003). **التوجهات الماركسية في المجتمع الكويتي**، الكويت: دار قرطاس لنشر.

مصالحة، محمد، (1999). **التجربة الحزبية السياسية في الأردن**: دراسة مقارنة، عمان: دار وائل للنشر.

المصري، رفيق، (2007). **الدين والسياسة والديمقراطية**، القاهرة: مركز حقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية – شمس.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

مقاطع، عبدالمحسن محمد، (2008). **الوسيط في النظام الدستوري الكويتي ومؤسساته**، الكويت: جامعة الكويت.

المنوفي، كمال محمود، (2010) **أصول النظم السياسية المقارنة**، الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع.

النجار، باقر سلمان، (2004) **الديمقراطية العصية في الخليج العربي**، بيروت: دار الساقي.

النجار، غانم، (1994) **مدخل للتطور السياسي في الكويت**، الكويت: دار قرطاس للنشر.

النفيسي، عبدالله فهد، (1995) **الفكر الحركي للتيارات الإسلامية**، الكويت: شركة الربيعان للنشر.

النقيب، خلدون حسن، (1996) **صراع القبلية والديمقراطية، حالة الكويت**، بيروت: دار الساقي.

هلال، علي الدين ومسعد، نيفين، (2008) **النظم السياسية قضايا الاستمرار والتغيير**، بيروت: مكز دراسات الودة العربية.

الوقيان، فارس مطر (2009) **المواطنة في الكويت، مكوناتها السياسية والقانونية وتحدياتها الراهنة**. الكويت: مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقلة.

هنتنغتون، صموئيل، (1994) **النظام السياسي لمجتمعات متغيره**، ترجمة: سمية فلو عبود، بيروت: دار الساقي.

ثانيا: الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

العازمي، إبراهيم محمد، (2010) **مبدأ الفصل بين السلطات وتطبيقاتها في دولة الكويت**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط.

العجمي، عبدالله محمد منصور، (2010). **مجلس الأمة الكويتي: دراسة مقارنة**. رسالة ماجستير، جامعة المنصورة، القاهرة.

العجمي، محمد مبارك، (2010) **الإصلاح السياسي في الكويت وأثره في التغيير**(1991-2010). رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

الغبرا، شفيق. (2011) **التماسك الإجتماعي في الكويت: من التكوين إلى الحراك2011**، بحث منشور، جامعة الكويت: مركز المسبار للدراسات والبحوث.

مجلس النواب اللبناني، (2006) **الأحزاب السياسية من منظور عالمي مقارن**، دراسة صادرة عن مجلس النواب بالتعاون مع مشروع الأمم المتحدة الإنمائي في مجلس النواب اللبناني.

ثالثا: المواقع الإلكترونية

البهو، مجد ميشيل، (2009) **تحليل طبيعة النظام السياسي الكويتي**، مقال منشور، مجلة الحوار المتمدن، 2849(4)، متاح على الرابط: http://www.ahewar.org/

الدخيل، خالد، (2012) **أزمة الكويت... مجلس يريد أن يكون صانع الأمراء**، مقال منشور، مجلة الحياة الدولية، متاح على الرابط: http://beta.daralhayat.com.

صالح، بيان، (2005) **هنيئا للمرأة الكويتية نيل حقوقها السياسية**، مجلة الحوار المتمدن 1201(45)، العراق، متاح على الرابط: http://www.ahewar.org/

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصالح، هشام، (2012) **أركان النظام الديمقراطي النيابي**، مقال منشور، متاح على الـــرابط: http://www.albarlaman.com

الفيلي، محمد، (2009) تعديل الدستور(ليون قراءة القوانين)، **مقـــال منـــشور**، متـــاح علـــى الرابط: http://www.aswaqnet.net

رابعاً: الدوريات والمجلات

أسيري، عبد الرضا علي(2007) التحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 167.

بلقزيز، عبدالله. (2013) **في أزمة الشرعية الديمقراطية**، مجلة الطريق.

عبيد، نايف علي، (2007) **دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير: دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية، 1990-2005**، دبي: مركز الخليج للأبحاث.

العزام، عبد المجيد(2003) **اتجاهات الأردنيين نحو الأحزاب السياسية**، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، المجلد30، العدد2.

العيسوي، أشرف سعد، (2003) تجرح الإصلاح الكويتية، **مجلة شؤون خليجية**، عدد34(3).

الفيلي، محمد، (2006) الاحزاب الساسية في الكويت: واقع قائم ومستقبل منظور، **ورقة مقدمة الى مؤتمر التوافق السنوي الثالث (هيئات المجتمع المدني والتنمية المحلية)**، حركة التوافق الوطني الاسلامي، الكويت،ص 12.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القطاطشة، محمد حمد. (2004) جدلية الشورى والديمقراطية: دراسة المفهوم، مجلة جامعة **دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، عدد2 (20).

ميتكس، هدى (1995) التجربة الديمقراطية الكويتية: ثغرات في الجدار وآفاق للانطلاق، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 120.

خامساً: مواد الدستور الكويتي التي استخدمت في الدراسة

المادة 4

الكويت امارة وراثية في ذرية المغفور له مبارك الصباح. ويعين ولي العهد خلال سنة على الاكثر من تولية الامير، ويكون تعيينه بأمر اميري بناء على تزكية الامير ومبايعة من مجلس الامة تتم، في جلسة خاصة، بموافقة اغلبية الاعضاء الذين يتألف منهم المجلس. وفي حالة عدم التعيين على النحو السابق يزكي الامير لولاية العهد ثلاثة على الاقل من الذرية المذكورة فيبايع المجلس احدهم وليا للعهد. ويشترط في ولي العهد ان يكون رشيدا عاقلا وابنا شرعيا لابوين مسلمين. وينظم سائر الاحكام الخاصة بتوارث الامارة قانون خاص يصدر في خلال سنة من تاريخ العمل بهذا الدستور، وتكون له صفة دستورية، فلا يجوز تعديله الا بالطريقة المقررة لتعديل الدستور.

المادة (6)

على أنه "نظام الحكم بالكويت ديمقراطي، السيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعاً، وتكون ممارسة السيادة على الوجه المبين بهذا الدستور"،

المادة (43)

من الدستور الكويتي "حرية تكوين الجمعيات والنقابات على أسس وطنية وبوسائل سلمية مكفولة وفقاً للشروط والأوضاع التي يبنها القانون، ولا يجوز إجبار أحد على الانضمام إلى جمعية أن نقابة".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المادة (50)

تنص على "يقوم نظام الحكم على أساس فصل السلطات مع تعاونها وفقاً لأحكام الدستور ولا يجوز لأي سلطة منها النزول عن كل أو بعرض اختصاصها المنصوص عليه في هذا الدستور".

المادة 55

يتولى الامير سلطاته بواسطة وزرائه.

المادة 56

يعين الامير رئيس مجلس الوزراء، بعد المشاورات التقليدية ويعفيه من منصبه. كما يعين الوزراء ويعفيهم من مناصبهم بناء على ترشيح رئيس مجلس الوزراء. ويكون تعيين الوزراء من اعضاء مجلس الامة ومن غيرهم. ولا يزيد عدد الوزراء جميعا على ثلث عدد اعضاء مجلس الامة.

المادة (57)

تنص على " يعاد تشكيل الوزارة على النحو المبين بالمادة السابقة عند بدء كل فصل تشريعي لمجلس الأمة.

(58)

من الدستور الكويتي أنه على "رئيس مجلس الوزراء والوزراء مسؤولون بالتضامن أمام الأمير عن السياسة العامة للدولة، كما يسأل كل وزير أمامه عن أعمال وزارته".

المادة (66)

من الدستور الكويتي تنص على أن يكون طلب إعادة النظر في مشروع القانون بمرسوم مسبب، وعلى ذلك إذا لم يوافق الأمير على مشروع القانون الذي وافق عليه المجلس، فللأمير أن يعترض على المشروع طالباً من مجلس الأمة إعادة النظر فيه، ويكون الاعتراض بموسوم كافياً، ويلتزم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجلس بإعادة النظر في المشروع بناء على الأسباب الواردة في المرسوم فإذا أقره لمجلس ثانية بموافقة ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس صدق عليه الأمير وأصدره خلال ثلاثين يوما من إبلاغه إليه، فإن لم تتحقق هذه الأغلبية امتنع النظر فيه في دور الانعقاد نفسه.

المادة 79

لا يصدر قانون الا اذا اقره مجلس الامة وصدق عليه الامير.

المادة 80

يتألف مجلس الامة من خمسين عضوا ينتخبون بطريق الانتخاب العام السري المباشر، وفقا للاحكام التي مةتهت. ويعتبر الوزراء غير المنتخبين بمجلس الامة اعضاء في هذا المجلس بحكم وظائفهم.

المادة

(102)

تنص على" لا يتولى رئيس مجلس الوزراء أي وزارة، ولا يطرح في مجلس الأمة موضوع الثقة به. أما الوزراء فلكل وزير مسؤول أمام مجلس الأمة عن أعمال وزارته ويجوز طرح الثقة به.

المادة 108

عضو المجلس يمثل الأمة بأسرها، ويرعى المصلحة العامة، ولا سلطان لأي هيئة عليه في عمله بالمجلس او لجان

المادة 128

مداولات مجلس الوزراء سرية، وتصدر قراراته بحضور اغلبية اعضائه، وبموافقة اغلبية الحاضرين، وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس. وتلتزم الاقلية برأي الاغلبية ما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لم تستقل. وترفع قرارات المجلس إلى الامير للتصديق عليها في الاحوال التي تقتضي صدور مرسوم في شأنها.

المادة 174

للامير ولثلث اعضاء مجلس الامة حق اقتراح تنقيح هذا الدستور بتعديل او حذف حكم او أكثر من احكامه، او باضافة احكام جديدة اليه. فاذا وافق الامير واغلبية الاعضاء الذين يتألف منهم مجلس الامة على مبدأ التنقيح وموضوعه، ناقش المجلس المشروع المقترح مادة مادة، وتشترط لاقراره موافقة ثلثي الاعضاء الذين يتألف منهم المجلس، ولا يكون التنقيح نافذا بعد ذلك الا بعد تصديق الامير عليه واصداره، وذلك بالاستثناء من حكم المادتين 65 و 66 من هذا الدستور. واذا رفض اقتراح التنقيح من حيث المبدأ او من حيث موضوع التنقيح فلا يجوز عرضه من جديد قبل مضي سنة على هذا الرفض. ولا يجوز اقتراح تعديل هذا الدستور قبل مضى خمس سنوات على العمل به.

المادة 175

الاحكام الخاصة بالنظام الاميري للكويت وبمبادىء الحرية والمساواة المنصوص عليها في هذا الدستور لا يجوز اقتراح تنقيحها، ما لم يكن التنقيح خاصا بلقب الامارة او بالمزيد من ضمانات الحرية والمساواة.

المادة 176

صلاحيات الامير المبينة في الدستور لا يجوز اقتراح تنقيحها في فترة النيابة عنه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سادساً: المراجع الاجنبية

Dickerson, M O., (2010), **an introduction To Government and Politics: A Conceptual Approach**, Toronto: Nelson Education.

Patricia J. Murphy (2001), **Voting and Elections**, Compass Point Books.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com